دورالمجتمع المدنى فى تجديد الخطاب الدينى
دراسة ميدانية على الجمعية الشرعية

أحمد على حجازي[*]

الملخص

تهدف الدراسة الراهنة إلى التعرف على ظهور المجتمع المدني وطبيعته ودوره في الإسلام بالإضافة إلى الدور الذي تقوم به الجمعيات الأهلية الدينية كإحدى مؤسسات المجتمع المدني وتحديد مدى فاعليتها والعوامل المؤثرة عليها في تجديد الخطاب الديني من خلال المجتمع وأعضائها العاديين وأعضائها من الخطباء والدعاة والعلماء.

وسوف نقوم بتحقيق هذه الأهداف في الدراسة من خلال محورين:

المحور الأول: ظهور المجتمع المدني في الإسلام ودوره إزاء أفراد المجتمع.

المحور الثاني: دور الجمعيات الأهلية الدينية في دعم المساندة الاجتماعية والعوامل المؤثرة في أدائها لدورها.

وقد استخلصت الدراسة عددا من النتائج أهمها أن للجمعيات الأهلية الإسلامية دور في التخفيف من الفقر ومساعدة الفقراء،بالإضافة إلي التأكيد علي تجديد الخطاب الديني من خلال نشر تعاليم الدين الإسلامي ليس قولا فقط وإنما عملاً وهو مايتفق مع الإطار النظري في أن الجمعيات الأهلية الدينية ساهمت منذ نشأتها في حل بعض المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، كما أنها ساهمت في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية للأسر الفقيرة.

[*] مدرس علم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة دمياط

The Role of Civil Society in the Renewal of Religious Discourse: A Field Study on the Legitimacy Assembly

Ahmed Ali Hijazi

Abstract

The objective of this study is to identify the emergence of civil society, the nature and role of Islam in addition to the role played by religious associations as one of the institutions of civil society and to determine their effectiveness and the factors influencing them in the renewal of religious discourse through the community: its members and ordinary members of the orators, preachers and scholars.

We will achieve these goals in the study through two:

The first : the emergence of civil society in Islam and its role at the members of the community.

The second axis: the role of religious associations in supporting of social support and the factors affecting the performance of their role.

The study has drawn a number of results : the most important is Islamic NGOs role in alleviating poverty and helping the poor, as well as to emphasize the renewal of religious discourse through the spread of Islamic teachings which is not words only, but acts that does in line with the theoretical framework that religious associations contributed since its foundation in solving some of the social and economic problems, they also contributed to the providing of social care services for poor families.

أولا – الإطار المنهجى للدراسة:

1– مقدمة في مشكلة الدراسة :

يعتبر المجتمع المدني بما يمثله من مقومات ووظائف ومناشط تجعله قادر علي القيام بوظائفه العليا بأقصى طاقاته بحيث يتحول إلى مجتمع قائم بذاته مقوم لسلطته الإدارية والتشريعية والسياسية، لا تختزله السلطة إلا عندما تتضخم قوتها فتكبح وتلغى جزءاً من طاقته الفاعلة.

وبالتالي فالمجتمع المدني في كل الأحوال هو الذي يصنع سلطته ويختارها، وينظمها خلال مؤسساته الشرعية، ويراقبها من خلال مؤسساته الأهلية وتنظيماته الشعبية. ويبدو تكون مفهوم المجتمع المدني كمفهوم حديث يرجع في الأساس إلى مسألة الجدلية القائمة منذ فجر التاريخ البشرى، تلك الجدلية المتمثلة في علاقة السلطة بالمجتمع، إن المتتبع لهذه العلاقة منذ القدم يلاحظ بشكل قاطع اختلال العلاقة بينهما في أغلب الأحيان لصالح السلطة، مما يؤدى إلى اختزال المجتمع وتمركز القوة بيد السلطة.لذلك فإن غاية ما يحققه المجتمع المدني هو تصحيح العلاقة بين السلطة والمجتمع ووضعها في إطارها السليم، وذلك بتفعيل النشاط المجتمعي كماً وكيفاً.

وينطلق الفكر الإسلامي في تأسيس الحياة السياسية و المجتمع المدني من خلال مرتكزات معرفية أساسية تظهر بوضوح في الأصول الإسلامية التي تؤسس لهذه الفكرة، حيث إن مفهوم المجتمع المدني داخل نسيج النظام الفكري الإسلامي بشكل لا تنفصل الأهلية عن التوجيهات والتشريعات الإسلامية، حيث إن التعليمات الدينية موجودة في كافة مجالات النشاط الإنساني بهدف تنمية وبناء المجتمع، وضمان إستقراره وازدهاره.

إن تتبع أصول الفكرة من خلال الرؤية الإسلامية نجدها في كل التعليمات التي تبرز وتؤكد المسئولية المجتمعية سواء كان ذلك في المجال السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي. حيث نجد أن الروابط الاجتماعية التي يقوم عليها الكيان الاجتماعي للمجتمع المدني تمثل روح الأمة وخلقها المستتر فيها، ومؤشراً صادقاً على مدى رقيها أو انحطاطها في مراتب الإحياء، هذه الروابط تعكس مدى صلابة البنية الاجتماعية أو هشاشتها التي يعتمد عليها المجتمع في حركته من هنا جاءت التعليمات الإسلامية لتؤكد على صورة البنية الاجتماعية السليمة في مختلف مؤسسات المجتمع المدني يقول تعالى في كتابه العزيز "والذين في أموالهم حقٌ معلومٌ للسائلِ والمحرومِ" وعن النبي الأعظم من "واسى الفقير من ماله، وأنصف الناس من نفسه فذلك المؤمن حقاً".

وأن المتتبع لمسيرة المجتمعات المدنية الإسلامية، يجد أن المشاركة الأهلية كانت تعطى جميع ما تتطلبه الحياة المدنية من احتياجات مما ملأ المجتمع المدني بالمؤسسات والجمعيات الدينية التي بلغت حدا من الكثرة يصعب إحصاؤه والإحاطة به، ومن تلك المؤسسات والجمعيات: المساجد والمستشفيات والمدارس وبناء الفنادق للمسافرين المنقطعين من ذوى الفقر، هذا بالإضافة إلى الجمعيات الدينية

الخاصة بالتكافل الاجتماعي، فهناك مؤسسات للقطاء واليتامى، ومؤسسات للمقعدين والعميان والعجزة، ومؤسسات لتحسين أحوال المساجين ورفع مستواهم وتغذيتهم بالغذاء الواجب لصيانة صحتهم ومؤسسات لتزويج الشباب والفتيات العزاب، مما تضيق أيديهم أو أيدي أوليائهم عن نفقات الزواج وتقديم المهور.

ويشير المحللون إلى أن الجمعيات الأهلية الدينية أسهمت منذ إنشائها في حل بعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها أسهمت في تقديم الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات الرعاية الاجتماعية للأسر الفقيرة ، حيث نجد أن هذه الجمعيات لعبت أيضاً دوراً في إدارة الأزمات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن تراجع الحكومة عن تقديم الخدمات بالمجان، حيث نشطت في مجالات الخدمات الصحية والتعليمية ومساعدة الفقراء.

ومن هنا تتضح أهمية وحجم الجمعيات الأهلية الدينية في تجديد الخطاب الديني، وهنا تتحدد مشكلة البحث في *السؤال الرئيسي* ماهية دور الجمعيات الدينية الإسلامية في مصر ؟ وما هي صور الدعم التي تقدمه تلك الجمعيات الدينية للمجتمع؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الآتية :

1. متي ظهر المجتمع المدني ؟ وما آليات إنماء المجتمع المدني؟
2. ما دور الجمعيات الأهلية الدينية كأحد مؤسسات المجتمع المدني في تجديد الخطاب الديني؟
3. هل مازالت الجمعيات الأهلية الدينية تبث الروح الدينية التي تدعو إلى التكافل الاجتماعي؟
4. هل للخطباء والدعاة دور في الإرشاد والإصلاح بترسيخ المبادئ الدينية والقيم الأخلاقية من خلال الجمعيات الأهلية الدينية ؟

ومن خلال الطرح السابق يتحدد الهدف من الدراسة في التعرف على ظهور المجتمع المدني وطبيعته ودوره في الإسلام بالإضافة إلى الدور الذي تقوم به الجمعيات الأهلية الدينية كإحدى مؤسسات المجتمع المدني وتحديد مدى فاعليتها والعوامل المؤثرة عليها في تجديد الخطاب الديني من خلال المجتمع وأعضائها العاديين وأعضائها من الخطباء والدعاة والعلماء.

وسوف نقوم بتحقيق هذه الأهداف في الدراسة من خلال محورين:

المحور الأول: ظهور المجتمع المدني في الإسلام ودوره إزاء أفراد المجتمع.

المحور الثاني: دور الجمعيات الأهلية الدينية في دعم المساندة الاجتماعية والعوامل المؤثرة في أدائها لدورها.

2- مفاهيم الدراسة:

استخدمت الدراسة الحالية مجموعة من المفاهيم من أهمها:

أولا- مفهوم المجتمع المدني:

بداية شغل مفهوم المجتمع المدني حيزاً واسعاً من الخطاب العربي في

العقدين الأخيرين، ولا يزال يشكل إحدى أهم المسائل التي تستحوذ على الاهتمامات الأساسية لهذا الخطاب، بحيث يمكن اعتباره جزءاً أساسياً من بنيته، جنباً إلى جنب مع مسائل الديموقراطية والعلمانية وحقوق الإنسان والموقف من الآخر الغربي[1]. لذا اكتسب مفهوم المجتمع المدني انتشاراً واسعاً على مدى العقدين الماضيين، وقد كان ذلك متلازماً مع تنامى الاهتمام بقضايا التطور الديمقراطي في كل دول العالم[2].

ويقدم مفهوم المجتمع المدني في المرحلة الراهنة إجابة جاهزة عن العديد من المسائل، فهو الرد على سلطة الحزب الواحد في الدول الشيوعية، بإيجاد مرجعية اجتماعية خارج الدولة، وهو الرد على بيروقراطية وتمركز عملية اتخاذ القرار في الدول الليبرالية، وهو الرد على سيطرة اقتصاد السوق على الحياة الاجتماعية والصحة والثقافة والفن، وهو أيضاً الرد على ديكتاتوريات العالم الثالث من جهة، وعلى البنى العضوية التقليدية فيه من جهة أخرى[3].

لذا يعرف المجتمع المدني باعتباره جماع التنظيمات التطوعية وغير الحكومية التي تساعد الفرد وترعاه، وتزيد من قدرته على المشاركة في الحياة العامة[4]. والمجتمع المدني – كما يشير – وايت بأنه عالم وسيط من الروابط بين الأسرة والدولة تسكنه منظمات منفصلة عن الدولة وتتمتع بالاستقلال عن الدولة ويتم تكوينها طوعاً من جانب أعضاء المجتمع لحماية مصالحهم أو قيمهم[5]. المجتمع المدني في تعريف آخر كيان اجتماعي يقع في منزلة بين المجتمع الاهلي والمجتمع السياسي أو الدولة فهو حلقة وسيطة تحقق التوازن بين المجتمع والدولة[6]. كما يعرف المجتمع المدني بأنه "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف[7]. كما يستخدم المفهوم أيضاً للإشارة إلى كل تجمع بشري خرج من حالته الطبيعية الي الحالة المدنية التي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة علي اتفاق تعاقدي[8]. كما يعرف المجتمع المدني بأنه عبارة عن جمعيات مستقلة تطور شبكة كثيفة ومتنوعة وتعددية، كلما تطورت تتكون من مجموعة من الجماعات المحلية والمنظمات المتخصصة والربط بينهما لتضخيم الأصوات الصحيحة للمجتمع المدني الذى يعمل كشريك في الحكم والسوق[9]. كما يشير المجتمع المدني إلى الطبيعة المدنية التي تميز الدولة عن المجتمع ومن مسئولياته تنظيم الفاعلين الاجتماعيين من خلال قنوات مؤسسية أهليه تعمل على تمكين الأفراد من المشاركة في الحقل العام وتخلق بينهم آليات تضامنية وتتميز مؤسساته بالمرونة والدينامية والتعددية والعمل التطوعي والمبادرات الخاصة للأفراد والجماعات بالإضافة إلى الاستقلالية[10]. في حين يعرف جاد عبد الكريم المجتمع المدني بأنه التجسيد العياني للأمة أو هو الواقع المادي الكثيف للأمة، والأمة هي تجريده المثالي أو تغييره الثقافي أي التعبير النظري عن وحدته التناقضية وفي التجريد المثالي والتعبير الثقافي تختفي أو تكاد الفروق والتعارضات الملازمة للكينونة الاجتماعية أو للوجود[11]. بينما يشير علي عبد الصادق إلى المجتمع المدني بأنه تللك الشبكة الواسعة من

المؤسسات والتنظيمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تقوم بوظائفها في استقلال عن الدولة للارتقاء بالمجتمع ككل سياسي واقتصادي[12].
ومما سبق يتضح أن هناك تنوعاً حول تعريف المجتمع المدني، ولكنها جميعا لا تخرج عن توافر أركان أساسية:

- الفعل الإرادي الحر أو الطوعي، فهو مجتمع منظم يتكون من منظمات أو مؤسسات تعمل بصورة منهجية وتقبل الأفراد أو الجماعات في عضويته بشروط وقواعد يتم التراضي بشأنها وقبولها، ثم قبول الاختلاف والتنوع واحترام قيم التسامح والتعاون والتنافس.
- إن القيم السابقة تمثل جوهر الديمقراطية إذ يستحيل بناء مجتمع مدني قوى دون توافر صيغة سلمية لإدارة الاختلاف والتنافس طبقاً لقواعد متفق عليها بين الأفراد، ويستحيل بناء مجتمع مدنى قوى دون الاعتراف بحقوق الإنسان الأساسية، ويستحيل بناء مجتمع مدنى قوى دون "ثقافة مدنية" ودون احترام لقواعد الشفافية والمصداقية والمحاسبية.

ثانيا – مفهوم الخطاب الديني :

- **الخطاب الديني:**

إن تعبير الخطاب الدينى من التعبيرات الحديثة فى مجال العلوم الاجتماعية عامة واللغويات الاجتماعية خاصة. وعلي الرغم من ذلك فإن "الخطاب الديني" ليس جديداً إلا في "اصطلاحيته" الحديثة. وأما مضمونه فكان حاضراً في كل الحركات الإصلاحية والإحيائية والتجديدية، التي عرفها الفكر الإسلامي. لأن هذا الفكر لم ينقطع خطابه للأمة على مر العصور، ولأن تجديد هذا الخطاب ظل من مقومات وجوده واستمراره ، فقد اتسم استخدام مفهوم تحليل الخطاب الدينى بمعارك أيديولوجية تخفت وراء المصطلح، وابتعدت عن المفهوم العلمي الدقيق، ولذا وجب تسليط الضوء على مصطلح الخطاب الدينى، حيث تعددت محاولات الباحثين لوضع تعريف جامع مانع لمصطلح الخطاب الدينى، فالخطاب الدينى " خطاب إنساني بشرى شأنه شأن أى فرع من فروع الخطاب العام، إنه خطاب عن الدين". كما أن الخطاب الدينى "مجموعة الأعمال الفكرية الصادرة عن النخبة الدينية والمستندة أعمالها على المصادر الإسلامية المختلفة، وفى مقدمتها القرآن والسنة، وتهدف إلى تفعيل الدين فى واقع الأمة، كما تعمل على تحقيق التعاون والتقارب بين الواقع الديني والحضاري للأمة من ناحية، وبين واقعهم السياسى من ناحية أخرى، من أجل أن يستظل المسلمون بظلال رابطة سياسية واحدة، لتكون دعوة المسلمين عالمية لا تقتضى بالضرورة وحدة احكام الشرع فى القول والعمل أى الجانب النظري والتطبيقي معا[13]، أي لابد أن تؤسّس على مشروع إسلامي حضاري متكامل؛ مشروع يستوعب كل أبعاد التطور الذي حققته البشرية اليوم في علومها ونظمها الاجتماعية، ويراعي كل التحديات التي يطرحها هذا التطور، من غير تقيد باجتهادات السلف وما فرعوه من فروع على الأصول والمقاصد الشرعية المقررة

التي لا يجوز حصرها على عصر معين مَدعو لتجديد منهجه، في ضوء المستجدات الحضارية والعلمية والاجتماعية، وتجديد آلياته في الإفادة من التكنولوجيا الإعلامية، واعتماد المعرفة الشاملة بطبيعة الأوضاع الاجتماعية وفقه الواقع، ومتطلبات التنمية البشرية.

وقد أشار أحمد زايد لمفهوم الخطاب الدينى باعتباره "الأقوال والنصوص المكتوبة التى تصدر عن المؤسسات الدينية أو عن رجال الدين أو التى تصدر عن موقف إيديولوجى ذى صبغة دينية أو عقائدية والذى يعبر عن وجهة نظر محددة إزاء قضايا دينية أو دنيوية أو الذى يدافع عن عقيدة معينة ويعمل على نشر هذه العقيدة [14].

بينما أشار شحاته صيام لمصطلح الخطاب الإسلامى باعتباره "منظومة فكرية تحوى كثيراً من المفاهيم والمقولات النظرية الإسلامية التى تعين الفرد فى أحد جوانب الواقع الاجتماعى القائم، ويعني أيضاً: أنه المعرفة المنظمة بأحد جوانب الواقع الاجتماعى، التى تسعى إلى تقديم مجموعة من التصورات الإسلامية والدلالات النظرية حول إحدى قضايا الواقع الاجتماعى أو إشكالياته المتباينة التى تم إنتاجها فى السياق التاريخى الذي صاحب الفكر الإسلامى منذ فترة من السبعنيات من هذا القرن[15].

أما تجديد الخطاب الدينى فيعنى ببساطة "تفعيل الإسلام وإعماله فى الحياة ليضبط حركتها طبقا لقواعده، بلا إفراط ولا تفريط، ولابد أن يطلق هذا التجديد من يقين بأن الإسلام يعالج جميع مناحي حياة الناس، بشيء يسير من سعة الإدراك أن نستعين بالإسلام لحل كثير من مشكلاتنا اليومية[16].

كما يشير تجديد الخطاب الديني إلى تصحيح المفاهيم وإيقاظ ما ضعف من همم المسلمين، والعمل على إعادة تشكيل وعي إسلامي حضاري قوامه العقل، يدعو إلى تعليم الناس جوهر الدين وحقيقته وعدم التقوقع في تابوت التاريخ، والاهتمام بمسائل العقيدة وضرورة تخليصها من الشوائب والإضافات البشرية والاهتمام بأمر العبادات من حيث بيان مفهومها ومقاصدها، فضلاً عن شرح منظومة الأخلاق الإسلامية على مستوى كل من الفرد والمجتمع[17].

3-اتجاهات التنظير فى دراسة المجتمع المدنى:

تدلنا الملاحظة الأولية لدراسات المنظمات غير الحكومية – والقطاع الثالث عموماً – على أنها قد تطورت فى إطار علوم اجتماعية عديدة مثل الاقتصاد والتاريخ والسياسة والقانون والاجتماع والأنثروبولوجيا مما شكل توجهاً بينياً Interdisciplinary يقارب بين تلك العلوم، ويسهم فى توضيح الرؤية، واستكشاف الواقع، واستشراف المستقبل. ويتجلى ذلك فى مسلك الباحث نفسه فى أى مجال منها، فإذا كان باحثاً سياسياً، فإنه لا يستطيع – فى دراسة الظاهرة السياسية وتفسيرها – أن يتجاهل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بها، ولا يستطيع أن يغفل العوامل التاريخية أو الدينية التى ترتبط بالقطاع الثالث من حيث النشأة والنمو. وعلى هذا فالأساس فى التناول والتفسير أساس تكاملى يراعى تلك

الطبيعة ويحرص على إبرازها من أجل دقة التناول وسلامة التفسير. ومن تلك المداخل ما يلى:

1- **المدخل التاريخى الدينى:** اجتذب عديداً من الباحثين بعض النظريات منها المدخل التاريخي ،باعتبار أن المنظمات الدينية لها عمق تاريخى طويل يرتبط بالأديان قبل أن تأخذ الشكل المؤسسى المقنن حيث كانت المؤسسة الدينية فى الماضى (الجامع والكنيسة مثلاً) تقوم بالدور الذى تمارسه الآن المنظمات الخيرية، وبفعل عوامل كثيرة سياسية واقتصادية واجتماعية انفصلت هذه المنظمات عن المؤسسة الدينية فى أغلب دول العالم، ومن هذا المنظور نلاحظ أن المدخل التاريخى ما زال يرتبط بالدين، والذى تكمن فيه المبادئ الأساسية التى تحض على عمل الخير، ومن ثم تتوافر مجموعة كبيرة من الأدبيات التى تهتم بتحليل العوامل التى أدت إلى نشأة الظاهرة محل البحث، ويعتبر Brian Smith من أبرز الباحثين الذين اعتمدوا على هذا المدخل، الذى يطرح وظيفة أساسية للمنظمات غير الحكومية تتمثل فى تخفيف حدة التوترات الاجتماعية وإدارة الصراعات الاجتماعية بأدوات للضبط الاجتماعى.[18]

2- **المدخل الاقتصادي:** إن هذا المدخل له أهمية خاصة في النظم الرأسمالية وهو الأكثر هيمنة في الأدبيات، وفي هذا الإطار طرحت العديد من النظريات التي تفسر وجود هذه المنظمات لأسباب اقتصادية أو غيابها، منها ما يركز على إخفاق الحكومة الذي انعكس إيجابياً على ما يعرف بالقطاع الثالث أو القطاع الذي لا يهدف إلى الربح، حيث يرى أحد الباحثين أن هناك مطالب غير مشبعة لن تنجح الحكومات الرأسمالية في مخاطبتها وأنها في أغلب الأحيان تربط هذه المطالب غير المشبعة بسكان غير متجانسين فتتنوع المطالب وتتباين مما يفرز في النهاية منظمات متنوعة تستجيب لهذه المطالب[19].

كما ركزت نظريات اقتصادية أخرى أشهر من عبر عنها سوزان روز (Susan Rose) على أن المنظمات الأهلية تنشأ وتنمو لكي تسد الفجوات المرتبطة بنظام السوق فهذا النظام الذي يعتمد على آلية العرض والطلب غير قادر على الاستجابة لكل الاحتياجات، ومن ثم تنمو منظمات القطاع الثالث لكي تقدم في أحيان كثيرة خدمات متخصصة لم يسمح نظام السوق بمخاطبتها.

ووفقاً لهذه النظريات الاقتصادية فإن المستهلكين أو المنتفعين بالخدمات في إطار السوق الرأسمالي لديهم الشعور بالحاجة إلى حمايتهم من استغلال القطاع الخاص، ومن ثم فإن هؤلاء تتوفر لديهم درجة عالية من الاطمئنان حيث يحصلون على السلع أو الخدمات من منظمات لا توزع أرباحها على مجالس إدارتها، ومن ثم يتولد الطلب والعرض الذي يؤدي إلى نمو هذا القطاع وتنوع منظماته.

كما أن هناك نظريات اقتصادية أخري ترى أن نمو القطاع الثالث هو نتيجة لنشاط فئة من المبتكرين والمبدعين من أصحاب الأيديولوجيات يعملون على تعبئة التأييد لأفكارهم وإبداعاتهم من خلال منظمات أهلية[20].

3- **المدخل السياسي:** يركز هذا المدخل على سياسة الدولة وطبيعة العلاقة بين الحكومة والمنظمات الأهلية، ويعبر عن هذا المدخل عدة نظريات تتفق جميعها على أن نشاط هذه المنظمات يتم في إطار قواعد اللعبة السياسية الديمقراطية، ومن ثم فإن هذا النشاط يلحق الضرر بجماعات المصالح من ناحية، ويحقق استقرار الحكومات من ناحية أخرى، ويطرح (دوجلاس-Douglas) في نظريته دور هذه المنظمات باعتبارها تحقق جدول أعمال الحكومة بشكل أو بآخر، وباعتبارها طريقة لتنفيذ التزامات الحكومة إزاء سكان غير متجانسين من حيث احتياجاتهم ومطالبهم، ولأن الحكومات غير قادرة وحدها على مواجهة هذا الكم المتنوع من المطالب والاحتياجات، ولذلك فإن الحكومات تقوم بتوفير إعفاءات ضريبية لهذه المنظمات، ومن نفس المنظور يطرح (سلامون Salamon) نظرية عن الطرف الثالث، وهو يشير إلى أن هناك ثلاثة أطراف تنشأ فيما بينها علاقة اعتماد متبادل، وهي الحكومة والقطاع الخاص والقطاع الذي لا يهدف إلى الربح وبين الأطراف الثلاثة يوجد ما يشبه العقد الاجتماعي [21].

فالحكومة تعتمد على القطاع غير الهادف إلى الربح لسد الفجوة بين ما تقدمه من سلع وخدمات في إطار سياسة الرفاهية، وبين ما يقدمه القطاع الخاص مقابل أسعار مرتفعة، وفي الوقت نفسه فإن القطاع الخاص يقبل ويدعم دور المنظمات الأهلية لأنها تحقق استقرار السوق واستقرار مصالحه أيضاً، كما أن الإعفاءات الضريبية تدفع القطاع الخاص نحو تقديم منح وهبات إلى المنظمات الأهلية لكي يتمتع بإعفاءات ضخمة يوفرها النظام الضريبي، بالإضافة إلى تمتع هذه المنظمات بإعفاءات أخرى ودعم مالي توفرها لها الحكومة، إذن المنظمات الأهلية في النظم الرأسمالية الليبرالية هي آلية لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي لمواجهه الآثار السلبية لإطلاق آليات السوق[22].

وفي ضوء ما سبق فإن المدخل السياسي لدراسة المنظمات الأهلية ينطلق من معطيات أساسية أهمها: المناخ الديمقراطي وطبيعة اللعبة السياسية المرتبطة به، كما ينطلق من اقتصاديات السوق التي تعتمد على إطلاق آليات العرض والطلب ويتوافر درجة عالية من التفاعل بين البعدين السابقين، سواء في النظرية الأولى التي تعد هذه المنظمات أحد أذرع الحكومة أو في النظرية الثانية التي تأخذ بفكرة الطرف الثالث.

إن المداخل الثلاثة السابقة، خاصة منها المدخل السياسى والاقتصادى التى تهتم بدور القطاع الثالث نمت وتطورت فى إطار نشاط بحثى متصاعد فى الجامعات ومراكز البحوث الغربية، ومن ثم – وكما سنأتى إلى النظريات – فهى قائمة على افتراضات أساسية ترتبط بالمجتمعات الغربية الرأسمالية، أهمها توافر قواعد لعبة ديمقراطية أو سيادة آليات السوق، وهو ما يفرض علينا المراجعة النقدية لهذه النظريات لنتبين مدى ملاءمتها للدول النامية.

فى هذا الإطار لا يمكننا الحديث عن نظرية للتنمية متكاملة، تفسر دور المنظمات غير الحكومية، ولكننا نلمح ملامح مدخل تنموى لدراسة الظاهرة، فقد

مثل واقع الدول النامية، بأبعاده الثقافية، وأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، نوعاً من التحدى للنظريات الغربية التى تفسر واقعاً يختلف عما يحدث فى الدول النامية وفى دول شرق أوربا، ومن ثم تحقق اجتهادات مختلفة توجه الاهتمام نحو دور المنظمات غير الحكومية فى التنمية، تتمثل فيما يلى:

- ممارسة الديمقراطية.
- توسيع المشاركة الشعبية.
- مواجهة مركزية الدولة.
- مواجهة الآثار السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادى.
- التعامل مع الفئات المهمشة اجتماعياً واقتصادياً.
- اجتذاب المواطن إلى قلب عملية التنمية المستدامة[23].

إذا كان كل ما سبق يمثل أهم مداخل دراسة دور المنظمات غير الحكومية، فإن هناك عدداً من النظريات التكاملية حول آليات السوق وسيادة الديمقراطية، ونتيجة لتنوع وتباين المنظمات والمجتمعات والثقافات فلابد من الاعتماد على نظريات متنوعة لتحقيق الهدف، وتتمثل أهم تلك النظريات فيما يلى[24].

1- **نظرية إخفاق الحكومة وإخفاق السوق،** وهى تعد المهيمنة. ونقطة البداية فيها المحددات والنواقص التى برزت فى النظرية الاقتصادية الكلاسيكية، مثل قدرة السوق على توفير سلع عامة للجميع بغض النظر عن القدرة الشرائية. إن هذا القصور فى السوق، وفقاً للنظرية الكلاسيكية يوظف كمبرر للحكومة للتدخل الاقتصادى، حيث يظهر البعد السياسى فى النظرية وهو انعكاس الإخفاق الاقتصادى فى إشباع الحاجات على عملية التصويت فى الانتخابات. وهنا فإن إخفاق السوق فى إشباع الاحتياجات المتنوعة بغض النظر عن القدرة الشرائية، يقابله أحياناً إخفاق الحكومة فى إشباع هذه الاحتياجات، وهذا الإخفاق تتزايد احتمالاته فى المجتمعات المتنوعة غير المتجانسة. فى هذه الظروف يبرز دور القطاع الثالث أو القطاع غير الربحى حيث يتوجه نحو إشباع الاحتياجات المتنوعة غير المتجانسة التى أخفق أمامها السوق والحكومة. هذه النظرية إذن لو تتبعنا خطابها فهى تقود إلى عدة افتراضات. **أولها** اختلاف حجم القطاع وفقاً لدرجة تجانس السكان ومن منظور التنوع الأثنى والدينى والعرقى، **ثانيها**- إن هذا الاختلاف يبرز فى حالة التعليم؛ حيث تؤثر الثقافة والدين والقيم على الطلب التعليمى، **ثالثها**- افتراض أن تزايد إنفاق الحكومة على السياسات الاجتماعية يؤدى إلى انخفاض أو انكماش القطاع الثالث خاصة فيما تعلق بخدمات التعليم، **رابعها**- إن تمويل القطاع الأساسى يأتى من الإسهامات الخيرية والوقفية الخاصة باعتبار أن القطاع الثالث غير الربحى يتطور وينمو من الاحتياج لسلع وخدمات عامة لا يوفرها السوق أو الحكومة.

2- نظرية جانب التوفير أو الإمداد Supply Side Theory، بينما تركز النظرية السابقة على الطلب غير المشبع من السلع العامة التى أخفق فى مواجهتها السوق والدولة، فإن هذه النظرية تتعامل مع هذا البعد أيضاً، ولكن ليس كشرط كافٍ لتفسير النمو أو التنوع فى القطاع الثالث غير الربحى.

ووفقاً لهذه النظرية نحتاج لشرط ثانٍ بالإضافة إلى الشرط الذى تناولته النظرية الأولى، وهو توافر مبدعين ورواد اجتماعيين لديهم حافز لتأسيس منظمات لإشباع الطلب غير المشبع، وظهور هؤلاء وفقاً لهذه النظرية يرتبط بعوامل كثيرة منها المنافسة الدينية أو التنوع الدينى، وينعكس ذلك أساساً على الصحة والتعليم. إن هذه النظرية تقودنا إلى أن نتوقع إلى أن أكبر نمو أو تطور فى القطاع الثالث غير الربحى يوجد حيث توجد منافسة دينية أو طائفية. ويقودنا أيضاً إلى أن نتوقع اتساع القطاع فى مجالات الخدمة الصحية والتعليمة.

3- نظرية الثقة Trust Theory، وتنبع هذه النظرية من إخفاق القطاع الخاص وعدم توافر الثقة لدى العملاء فى نوعية السلع والخدمات المقدمة منه خاصة حين تكون معلومات العملاء أو المستهلكين محدودة عن السلعة أو الخدمة (دار حضانة أو خدمة صحية). وبسبب قيد عدم توزيع الأرباح فى حالة القطاع غير الربحى أو القطاع الثالث، فإن إقبال العملاء على الخدمة أو السلعة التى تقدم منه يتزايد. النظرية إذن تفترض أن مجال أو دائرة القطاع تتحدد وتتنوع وفقاً لدرجة الثقة فى القطاع الخاص، يتسع ذلك التوقع بأن أكبر مصدر لتمويل القطاع الثالث هو مقابل السلع والخدمات.

4- نظرية دولة الرفاهية Welfare State Theory، وتهتم بدور القطاع فى السياسات العامة. وقد لاحظنا من النظريات السابقة افتراض أن التوسع فى دولة الرفاهية (زيادة حجم ونوعية الإنفاق على السياسات الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعى)، يقلل من اتساع القطاع الثالث بأن يحل محله، إن نظرية دولة الرفاهية التقليدية تقودنا لأن نتوقع أن ارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية يؤدى إلى اتساع مخصصات الدولة إزاء سياسات الرفاهية خاصة فى الخدمات، وهو ما يؤدى إلى التأثير سلباً على حجم نمو القطاع الثالث غير الربحى.

5- نظرية الاعتماد المتبادل Interdependence Theory، إن هذه النظرية تطرح رؤية مختلفة للعلاقة بالدولة، فالنظريات السابقة تفترض أن العلاقة بين القطاع الثالث غير الربحى والدولة تتضمن صراعاً أو منافسة، ومن ثم يبدو هذا القطاع وكأنه نتاج لقصور الدولة وعدم قدرتها على إشباع الاحتياجات المتنوعة، إلا أن هذه النظرية ترى أن النموذج الصراعى ليس هو الطريقة الوحيدة لرؤية العلاقة بين القطاع الثالث والدولة، فهناك عوامل مهمة تهيئ للشراكة أو الاعتماد المتبادل بين الطرفين. فإخفاق الحكومة وإخفاق السوق من جانب، واحتياج القطاع غير الربحى لمساندة سياسية من الحكومة من ناحية أخرى، يجعلنا نتوقع علاقات تعاون بين الطرفين أو شراكة فى مواجهة المشكلات الاجتماعية وتوفير الخدمات

الإنسانية، ومن ثم فإن هذه النظرية تفترض أن تزايد إنفاق الحكومة على سياسات الرفاهية تؤدى إلى اتساع القطاع الثالث (من خلال عقود شراكة)، وأن هذا الاتساع يكون فى الصحة والخدمات الاجتماعية. كذلك تقودنا هذه النظرية إلى افتراض أن دعم الحكومة المالى للقطاع الثالث غير الربحى يكون كبيراً فى ظل هذا الوضع.

6- اقتراب الأصول الاجتماعية Social Origins، أسهم فى طرح هذه النظرية وتطويرها كل من ليستر سالمون وهيلموت إنهير (الباحثان اللذان أدارا مشروع جامعة جون هوبكنز)، وهما ينطلقان من أن إمكانية الشراكة أو التعاون بين القطاع الثالث والحكومة تتحدد بظروف وشروط لنمو هذا التعاون. فالاختيار من جانب العملاء/ المستهلكين لإشباع احتياجاتهم عن طريق أى من الأطراف (الحكومة، القطاع الخاص، القطاع الثالث) هى اختيارات ليست بسيطة، وتتم بحرية ولكنها اختيارات مقيدة بأنماط سابقة من النمو التاريخى تصيغ المسموح به. إن الظاهرة الاجتماعية وفقاً لهذه النظرية معقدة لا يمكن فهمها ببساطة كنتاج خطى لعامل واحد، ولكنها تعكس علاقات تفاعل أكثر تعقيداً بين الطبقات والأفراد والمؤسسات، ويدخل ضمنها أبعاد القوة والسلطة بين الطبقات الاجتماعية وبين الدولة والمجتمع. فالمنظمات غير الربحية أو المنظمات الأهلية فى كل البلاد التى درست فيها كان بها علاقات واضحة بين القطاع والمؤسسة الدينية، ثم مع الدولة. وفى نظرية الجذور الاجتماعية يأتى تتبع علاقات السلطة والتفاعل على مستوى منظمات القطاع ومع الدولة، وتنطلق النظرية من ذلك لكى تتحدث عن أربعة أنماط من العلاقات بين الطرفين **أولها** يتم فى إطار النظام الليبرالى، **ثانيها** يتم فى إطار النمط الاشتراكى الديمقراطى، **وثالثها** فى إطار الدولة الشمولية، **ورابعها** فى إطار نظام الدمج Corporatist فى كل نمط أو نموذج من النماذج السابقة. هناك دور للدولة يتسع أو ينخفض فيه إنفاقها على السياسات الاجتماعية، ومن ثم يختلف نمو القطاع غير الربحى وتختلف طبيعة علاقته بالدولة. ففى النمط الليبرالى مثلاً هناك إنفاق حكومى محدود يرتبط بقطاع ثالث كبير نسبياً، ومن ثم فإن الطبقة المتوسطة تلعب دوراً مهماً فى حفز القطاع الثالث. وفى النمط الاشتراكى الديمقراطى يتسع إنفاق الحكومة على السياسات الاجتماعية وتتوافر نظم حماية اجتماعية (أو ضمان اجتماعى) فتكون المساحة محدودة لنمو القطاع الثالث، ويكون هناك دور لعناصر الطبقة العامة. أما فى نمط الدولة الشاملة وفى إطار نظام الدمج Corporatist فإن الدولة قوية ويلعب القطاع غير الربحى دوره كجزء مدمج فى الدولة.

إن النظريات السابقة واقتراب الأصول الاجتماعية كل منها له قدرة وكفاءة على أن يحدد ويفسر لنا العناصر المسئولة عن نمو وتطور القطاع الثالث غير الربحي، وهو المدخل أو الاقتراب الواسع لفهم دور المنظمات غير الحكومية بأبعاده الاجتماعية والاقتصادية.

4- الإجراءات المنهجية للدراسة:

- المنهج المستخدم في الدراسة :

اعتمدت الدراسة علي **المنهج التاريخي** كإطار للتحليل ،حيث يستخدم الباحثون هذا المنهج بهدف تحليل مختلف الأحداث التي حدثت في الماضي وتفسيرها بهدف الوقوف علي مضامينها وتفسيرها بصورة علمية تحدد تأثيرها علي الواقع الحالي للمجتمعات وتحديد أثر هذه الأحداث الماضية علي المشكلات أو القضايا التي يعاني منها أفراد المجتمعات في الأوقات الحالية[25]، حيث يتم فيه استعراض تاريخ مؤسسات المجتمع المدني بشكل عام،بهدف استخلاص نتائج وقواعد تفيد في تحسين أداء هذه الجمعيات.

واعتمدت الدراسة على طريقة دراسة الحالة في دراسة الجمعيات الأهلية الدينية للتعرف على دورها في دعم المساندة الاجتماعية والعوامل التي تقف عائقاً في سبيل قيامها بدورها.

كما اعتمدت الدراسة علي التحليل الكيفي كأسلوب للتحليل، وفي مثل هذا النوع من التحليل يتم التعبير عن البيانات الخام وعن نتائج التحليل بصورة غير كمية علي الرغم من أن التعبيرات الكمية العامة أو الإجمالية يمكن أن تكون داخلة كمكون أساسي في هذه الصياغات الكيفية، وتعتمد علي الأسلوب القصصي في التحليل[26].

مجالات الدراسة:

المجال المكاني – محافظة دمياط:

المجال الزمن: الفترة الزمنية التي استغرقتها الدراسة من أغسطس 2014- حتى يناير 2015.

المجال البشري- الجمعية الشرعية .

ثانيا- الإطار النظري للدراسة:

- **قضايا الدراسة :**

1- **التحليل السوسيو تاريخي للمجتمع المدني وآليات إنماء المجتمع المدني:**

من المعروف تاريخياً أن الإسلام جاء بثورة شاملة، كانت تمثل الاستجابة التاريخية الضرورية لحاجة المجتمعات العربية ، التي يغلب على البعض منها الطابع التجاري في مدينة مكة، والتي يغلب على البعض الآخر الطابع الزراعي، في حين يغلب على البعض الثالث منها الطابع البدوي الرعوي خصوصاً وسط الجزيرة العربية - والتي كانت تعاني من أزمة حادة في القرن السادس الميلادى.[27]

وتأسيساً علي ما سبق، شكلت يثرب نقطة تاريخية مهمة في حياة المجتمع المدني قبل الهجرة أي عند ظهور الاسلام، وكانت المهمة الأولى التي واجهت الرسول تنظيم حياة المهاجرين بالمدينة، التي ولدت هجرتهم مشاكل اقتصادية

واجتماعية معيشية تتطلب مواجهتها، وكانت المجتمعات العربية التي تعصف بها الأزمات تعيش حالة مخاض تاريخية خاصة ببروز حدث ثوري عظيم ذى عمق كوني.[28]

فجاء الإسلام وثورته الدينية والسياسية والاجتماعية والثقافية بفكرة الإله الواحد، وقام بثورته على " أيديولوجية" الطبقة الاجتماعية المسيطرة المتمثلة بسادة مكة القريشيين، التي تتخذ من شكل وعيها الديني "الوثني والمحافظ على حسية الرموز الدينية وعلى الأوثان كتعبير عن التجزؤ والتشرذم والتبعثر لقوى الجاهلية، بين دوائر قبلية منفصلة بعضها عن بعض.[29]

وبذلك فالمجتمع المدني بمعناه الحالي لم يكن أبداً مفهوم غربي النشأة ولم يكن الغرب أول من دعا إلي المجتمع المدني فالمصادر التاريخية والوثائق تؤكد أن المجتمع المدني هو دولة أقامها النبي في يثرب وفي المدينة نزل القرآن ليكون دستوراً للمسلمين، فالإسلام من حيث كونه عقيدة وشريعة وتجربة تاريخية وثقافية في تاريخ الإنسانية يمكنه أن يستوعب المجتمع المدني بوصفه مفهوما وتجارب تاريخية.

ولا أدل علي ذلك من الصحيفة التي أصدرها الرسول بعد الهجرة إلي المدينة لتنظيم شئون الحياة الاجتماعية ولتحقيق مبدأ التعايش السلمي بين مختلف فئات المجتمع في المدينة، وتعد نصوص هذه الوثيقة بمثابة دستور الدولة المدنية بالمعني الحديث لكلمة دستور، فهي أول دستور وضعي للمجتمع المدني الوليد، وللدولة المحمدية، سواء بسواء. ومن ثم نظام للحياة المشتركة الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية، في المدينة وتتضمن نصوصاً تنسق العلاقات بين المؤمنين وغيرهم في المدينة في شئون الجنايات والحرب خاصة من جهة، ومعاهدة بين الرسول وبين اليهود من جهة ثانية "معاهدة حربية بالأحرى"، وهي تمثل في جانب ثالث " عقداً اجتماعياً تأسست عليه دولة الدعوة المحمدية، باعتبارها عقداً حربياً.[30]

فلقد أسهم الإسلام في تكون مفهوم المجتمع المدني في الغرب حيث أفادوا من العطاء الحضاري المتميز للإسلام في هذا المجال وغيره، ولا أدل علي ذلك من أن مصلحي الغرب كانوا في بداية نهضتهم يستحضرون تجربة دولة الخلافة الإسلامية العثمانية والأندلسية المدنية الحافلة بقيم الحرية والعدل والتسامح الديني والمذهبي وقبول الاختلاف والتنوع ويجادلون بها دولهم ووقائعهم الثقافية التي كانت تعري عن هذه القيم نتيجة نفوذ رجال كهنوتهم وكنيستهم النصرانية بملوكها وأباطرتها الذين يثقون بهؤلاء ويحكموهم بمقتضي نظرية التفويض أو الحق الالهي ويمكن التدليل علي ذلك بالمفكر الفرنسي فولتير الذي ذهب في كتاباته الاصلاحية الي التأكيد علي فضل المسلمين علي الغرب[31]، فقد عمد الغرب الي استلاب الفكر الإنساني بصفة عامة دون الاعتراف للشرق بأية مساهمة فعلية في بناء هذا الفكر حيث حدد بداية الوعي بطاليس واتخذوا من الفكر اليوناني منطلق لتمثيل الفكر الشرقي وصهر لبناته في بوتقة الفكر الغربي[32].

وفي محاولة منا سوف نعرض لأهم ملامح المجتمع المدني التي أشار إليها

الإسلام لعل أهمها ما يلي :

- **سلطة الحاكم:** يشكل التوحيد القرآني أول ضابط موضوعي مطلق للمجتمع المدني في الاسلام لأنه ضمان لأن لا ينفرد فرد أو فئة بالسلطة المطلقة او التصرف المطلق في المال أو الحق المطلق في وضع قواعد قانونية دون الجماعة، وعدم الانفراد هذا قد شكل في ذاته لقيام المجتمع المدني، فلا أحد في المجتمع الإسلامي يمكنه أن يدعي الحق الإلهي في السلطة وحده دون جماعته مثلما يدعي أباطرة أوروبا وملوكها في القرون الوسطي بمباركة الكنيسة مما جعل علماء ومفكري هذه القارة يطالبون بضرورة الفصل بين الدين والدولة[33].
- تضمن الإسلام أسساً لنظرية التعاقد السياسي والاجتماعي وبالتالي الأسس المدنية للمجتمع في نصوصه الأصلية الحافلة بالحث علي إقامة العدل في الحكم بين الناس بوصفه اساس العدل ذاته (سورة النساء آية 58، آية 135).
- فصل الإسلام بين الديني والدنيوي: الأول اشترط فيه النظر العقلي لتحصيل الإيمان، واشترط فيه تقديم العقل على ظاهر الشرع عند التعارض، أما الأمور الدنيوية فهي متروكة للناس على هواهم وفق نصّ الحديث : الناس أدرى بشؤون دنياهم، ولم تكن للرسول سلطة دينية على المسلمين سوى الهداية والإرشاد، فهو كما ذكرت الآية الكريمة ﴿ فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ، لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ﴾، ولم تكن للخليفة أيضاً أية سلطة دينية، فهو ليس حاكماً ثيوقراطياً يتلقى وحياً من السماء ويطبّقه على الأرض، ولم يكن من حقه تفسير القرآن أو السنة كما يشاء، وهو لا يرتفع عن باقي المسلمين بأية درجة دينية، وقد رويَ أنّ الإمام مالك أنزل الخليفة هارون الرشيد عن منصّته، وأجلسهُ مع سائر التلاميذ أثناء إلقاء الدرس، ولو كان للخليفة سلطة دينية لما جلس في موضع التلميذ، وكذلك كانت سلطة القاضي والمفتي سلطة مدنية، فلا يحق لأحد أن ينازع الآخر في طريق نظره، وكان القاضي)كما كان الرسول أيضاً (يحكم بين المسلمين بالقرآن، وبين المسيحيين بالإنجيل، وبين اليهود بالتوراة، وفي أثناء الحرب والسلم. .كان الإسلام يكتفي بإدخال الأرض الجديدة تحت سلطانه ويترك الناس على أديانهم ومعتقداتهم، وكان لهم حق المحافظة على أمنهم في ديارهم ومعابدهم، وحرية ممارسة الشعائر الدينية، وفق الحديث) :لهم مالنا وعليهم ما علينا.[34]
- مبدأ الشوري: دعا الإسلام إلى الشورى واحترام رأي الأمّة. وأوجب الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر، ولم يحدِّد آليّة معيّنة للتنفيذ، بل ترك ذلك للمكلّف نفسه. وللمجتمع أن يختار المؤسّسات المناسبة للشّورى التي تُشارك من خلالها الأمّة السّلطة في الرّأي وتمارس عمليّة الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر في مجالها السياسي. فتؤسِّس) البرلمانات (كمؤسّسة سياسية لها صلاحيّات إبداء الرأي والنّقد والمشاركة في رسم السياسة العامّة للدولة والمحاسبة على أساس مبدأي الشورى والأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر والمسؤولية التضامنية العامّة التي صرّح بها الكتاب والسنّة المطهّرة، قال تعالى: ﴿وَأَمْرُهُم شُورَى

بَيْنَهُم﴾ (الشّورى 38) ﴿والمُؤْمِنُون والمُؤْمِـنات بَعْـضُهُم أوْلياءُ بَعْض يأمُرُونَ بالمَعْرُوفِ وَيَنْهُونَ عَنِ المُنْكَرِ) (التّوبة 71).(40)

- كان النبي (ص) يستمد سلطته السياسية من أولئك الذين اجتمعوا حوله وساندوه. وهم يستطيعون التخلي عنه وتركه فيفقد سلطانه وتسقط دولته. ومن ثم فإنه – عقلا– لابد أن يكون رءوفاً رحيماً بأولئك الذين تجمعوا حوله، ولابد أن يتحبب إليهم وأن يجعلهم شركاء معه في الأمر لأنهم في الحقيقة مصدر ذلك الأمر. هذا ما يقوله العقل الواعي. وما يقوله العقل الواعي ليس بعيدا عن القرآن. بل إن القرآن كله دعوة للتعقل واستعمال العقل ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ (يوسف 2) ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ (الزخرف3) ولهذا فإن ما يصل إليه العقل الواعي في موضوعنا هو نفسه ما يقرره القرآن. فالنبي كان على خلق عظيم. وكان بالمؤمنين رءوفاً رحيماً، وذلك ما وصفه به ربه تعالى فقال عنه: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ (القلم 4). وقال عن رحمته بأصحابه" ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ (التوبة 281) ﴿يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ﴾ (التوبة61). وهذا الخلق العظيم سجية أودعها الله في نفس النبي فكان بأصحابه ليناً سهلاً متواضعاً، يقول تعالى: ﴿فبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ﴾ (آل عمران 159) ومفهومها الواضح أنه لو كان فظا غليظ القلب لانفضوا من حوله. وحين ينفضون من حوله فلن يكون له سلطان، ولن يكون له ملك، ولن تكون له سلطة سياسية أو دولة. ومفهومها الواضح أنه يستمد سلطته السياسية منهم، من اجتماعهم حوله وحبهم له وإيمانهم به، ولذلك جعله الله لينا معهم، ولو كان غليظ القلب لتركوه وانفضوا عنه، وانفض عنه السلطان والحكم والدولة[35]. وواضح أنه عليه السلام – باعتباره حاكما – كان يستمد سلطته السياسية من الأمة؛ لأن الأمة هي مصدر السلطات، وذلك ما اكتشفه البشر ونفذوه بعد نزول القرآن بعدة قرون، ولكن منطق العصور الوسطى كان يخالف ذلك كله، وكان بنفس القدر مع الدولة الكهنوتية وادعاء الحكم الإلهي المقدس. لذلك فإن التنكب عن سنة النبي عليه السلام الحقيقية وإقامة المملكة الكهنوتية وإرساء دعائم الحاكمية. كل ذلك كان استجابة طبيعية لمنطق العصور الوسطى، لذلك سقطت الدولة الإسلامية المدنية سريعاً بعد حروب أهلية سميت بالفتنة الكبرى.
- وقام الحكم الملكي الوراثي الأموي، ثم العباسي. ووقف الخليفة أبو جعفر المنصور يعلن منهجه في الحكم فيقول: "أيها الناس إنما أنا سلطان الله في أرضه وخليفته في خلقه" أي يحكم الناس بالتفويض الإلهي. ومن ثم فإن من يعترض عليه يكون خارجاً على الدين، وجزاؤه القتل بتهمة جديدة ابتدعوها هي حد الردة".
- وعلى نفس المنهج سار تاريخ المسلمين في الدولة الفاطمية والعثمانية والمملوكية، إلى أن استيقظت مصر في نهضتها الحديثة، ثم خرج علينا تيار التطرف بنفس مفاهيم العصور الوسطى، مفهوم الحاكمية وأن الحاكم يستمد سلطته من الله، ولا اعتراض عليه ولا اعتراف بخصومه أو بالآخر مطلقا، ومن الأسف أن هذه

المفاهيم الغريبة عن صحيح الإسلام التي لم يعرفها رسول الإسلام يلصقونها زوراً بالإسلام العظيم. ومن هنا فإن تدعيم مفاهيم المجتمع المدني ليس جهداً علمانياً، وإنما هو في الحقيقة جهد الإسلام الصحيح الذي ظلمه التطرف والإرهاب.[36]

2 – **المجتمع المدني وتجدد الدعوة إليه بالعصور الحديثة:**

ذكرنا فيما سبق بأن الإسلام كان له السبق بالتحدث عن المجتمع المدني، وهذا يمثل إعجاز القران الكريم وأنه أبدا يظل معجزة كل زمان ومكان، فمع مضي الزمن بدأ الفكر اليوناني يتحدث عن المجتمع، المدني وكان أول من تحدث عنه المفكر الإغريقي (أرسطو) حيث أشار إليه باعتباره مجموعه سياسية تخضع للقوانين، أي إنه لم يكن يميز بين الدولة والمجتمع المدني فالدولة في التفكير السياسي الأوروبي القديم يقصد بها مجتمع مدني يمثل تجمعا سياسيا أعضاؤه هم المواطنون الذين يعترفون بقوانين الدولة ويتصرفون وفقا لها[37]. تبلور المفهوم بعد ذلك في القرن الثامن عشر مع تبلور علاقات الإنتاج الرأسمالية حيث بدأ التميز بين الدولة والمجتمع المدني فطرحت قضية تمركز السلطة السياسية وأن الحركة الجمعية هي النسق الأحق للدفاع ضد مخاطر الاستبداد السياسي.

- وفي نهاية القرن الثامن عشر تأكد في الفكر السياسي الغربي ضرورة تقليص هيمنة الدولة لصالح المجتمع المدني الذي يجب أن يدير بنفسه أموره الذاتية وأن لا يترك للحكومة إلا دور قليل.
- وفي القرن التاسع عشر حدث التحول الثاني في مفهوم المجتمع المدني حيث اعتبر (كارل ماركس) أن المجتمع المدني هو ساحة الصراع الطبقي.
- وفي القرن التاسع عشر طرح (جرامشي) مسألة المجتمع المدني في إطار مفهوم جديد فكرته المركزية هي أن المجتمع المدني ليس ساحة للتنافس الاقتصادي، بل ساحه للتنافس الإيديولوجي منطلقا من التمييز بين السيطرة السياسية والهيمنة الإيديولوجية، فمع نضج العلاقات الرأسمالية في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وانقسام المجتمع إلى طبقات ذات مصالح متفاوتة أو متعارضه واحتدام الصراع الطبقي كان لابد للرأسمالية من بلورة آليات فعالة لإدارة هذا الصراع واحتوائه بما يضمن تحقيق مصالحها واستقرار المجتمع.[38]

3–المجتمع المدني الحديث في ظل العولمة:

لا شك أن العولمة الرأسمالية هي أهم الظواهر العالمية المعاصرة وأهمها تأثيراً في حياة الشعوب ومستقبلها ومن أبرز مظاهر العولمة إعادة هيكلة الرأسمالية المعاصرة بإدماج مختلف اقتصاديات بلدان العالم في الاقتصاد الرأسمالي بالشروط التي وضعتها رأسمالية المراكز المتقدمة على أساس إعلاء شأن السوق وألياته وفرض حرية انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات والسلع والخدمات دون قيود أو عقبات تطبيقاً لأفكار الليبرالية الجديدة التي تشكل العنصر الأيديولوجي المسيطر والمركزي في عملية إعادة الهيكلة التي تجري على امتداد العالم، وقد عانت دول الجنوب ومن ضمنها الأقطار العربية من مشاكل اقتصادية

واجتماعية حادة نتيجة تطبيق السياسات التي أوصت بها المؤسسات الرأسمالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك لدولي وهي السياسات المعروفة بالتكيف الهيكلي.[39]

- ولتخفيف حدة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تطبيق سياسات التكيف الهيكلي حرصت قوى العولمة على توظيف المجتمع المدني ليكون بديلاً للدولة الوطنية التي تنسحب من أدوارها التقليدية ومسئوليتها في دعم الفئات الفقيرة وتوزيع الدخل لصالح الطبقات العاملة والكادحة والفئات الضعيفة، وتهدف قوى العولمة من دعمها للمجتمع المدني بأن يقوم بالدور البديل للدولة في مجال دعم الفئات الفقيرة وتستخدم كملطف لحدة المشاكل الناجمة عن سياسات التكيف الهيكلي مثل الفقر والبطالة والتهميش، فيكون إطاراً يعبئ شرائح وقوى اجتماعيه تتحمل عبء مواجهة هذه المشاكل، وسيكون ذلك بالقطع على حساب الدور في دعم التطور الديمقراطي للبلاد.[40]
- وقد يتساءل البعض عن علاقه العولمة بالدين والمجتمع المدني وهل هذه العلاقة تؤدي بنا إلى نتائج فعاله أم لا ؟
- وهنا يمكنا القول إن العلاقة وثيقة للغاية بين هذه المتغيرات الثلاث فمع تغير الأنماط الإنتاجية في المجتمعات العربية بشكل عام و المجتمع المصري بشكل خاص تلك الأنماط التي تفرض طابعاً خاص للحياة والممارسات اليومية، وما يرتبط بها من ممارسات دينية فقديما قال ماركس بأن الدين هو أفيون الشعوب، وهذا ما ينطبق على المجتمعات الحديثة التي بدأ الدين يتلاشى فيها شيئاً فشيئاً، وكان لابد من أن تأتي دعوات جديده تنادي بأهمية الدين في الحياة المعاصرة، وبالنظر إلى المجتمع المدني كأحد أهم أليات تنشيط المجتمع فإنه قد يلعب دوراً هاماً للغاية في تجديد الخطاب الديني من حيث أهم موضوعاته التي يجب أن يتناولها، كيف يمكن الربط بين نشاطات المجتمع المدني والدين وغيرها من التساؤلات وهو ما سنحاول من خلال هذا العرض أن نوضحه.

4-دور الجمعيات الأهلية الدينية كأحد مؤسسات المجتمع المدني في تجديد الخطاب الديني:

يضم المجتمع المدني في أغلب الأحيان منظمات ومؤسسات مثل الجمعيات الخيرية المسجلة ومنظمات التنمية غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المحلي والمنظمات النسائية والدينية والاتحادات والنقابات المهنية[41]. وتعد الجمعيات الأهلية أحد أهم صور المجتمع المدني ولها دور محوري ومهم في التنمية، فيجب أن تعمل طبقاً لأجندة وطنية واضحة المعالم ومعلنة تواجه الفساد وتحقق التضامن والتكافل الاجتماعي في أسمي صوره [42]. و يشير مفهوم القطاع الأهلي وفقا لرؤية أماني قنديل إلى :"مجموعة من المنظمات تنبع من مبادرات المواطنين الخاصة وتحتل موقعاً وسطاً بين مشروعات القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية حيث لا تستهدف هذه المنظمات تحقيق الربح بل تسعي في المقام الأول إلي تحقيق النفع العام في إطار ما تصدره الحكومات من تشريعات تنظم عمل هذا القطاع ".

إن السلطة التي جسدتها الدولة ارتبطت في التاريخ بممارسة ألوان من الاستبداد والقهر والظلم والتعدي علي حقوق شعوبها بحجة حماية المجتمع من الفوضي والحرب، وهنا ظهرت الحاجة الي تأسيس منظمات وتجمعات للدفاع عن تلك الحقوق في مواجهة الحكومات المستبدة والتي أخذت صورة كيانات مستقلة عن الدولة، فبدون الاستقلال لما تمكنت من الحد من التسلط والاستبداد الحكومي.(43)

إن السياسات الاجتماعية الاقتصادية التي انتهجتها البلدان العربية، حيث تبنت سياسات مالية تستهدف علاج التضخم والمديونية مما استتبع ذلك انخفاض في الإنفاق الحكومي علي قطاع الخدمات العامة إضافة إلي تجليات الاتجاه المتنامي نحو الخصخصة تلك التي أدت إلي تهميش قطاعات مؤثرة من السكان وارتفاع معدلات البطالة وتدهور في الأوضاع المعيشية للطبقات الفقيرة ونتيجة لذلك كان طبيعيا أن يقوم القطاع بسد هذا النقص في أداء الحكومات وأن يتضمن دوره في مجالات جديدة غير مطروقة.(44)

وتأسيساً علي ما سبق فقد شهدت العقود الثلاثة الماضية نمواً نوعياً وكمياً وارتبط في التسعينات علي وجه الخصوص إدراكاً متزايداً بقيمة الدور الذي تلعبه هذه التنظيمات أسهم في ذلك سياسات التحول الاقتصادي نحو الخصخصة التي طرحت الجمعيات الأهلية كآلية لمواجهة الأثار السلبية لهذه السياسات خاصة بالنسبة للفقراء والنساء.(45)

إن العصر الرأسمالي الذي نحيا في خضمه، يحوي بين جنباته الكثير من متطلبات التنمية الانسانية بما لا تقدر عليه إلا المنظمات غير الحكومية فهذه الأخيرة بسبب محدودية حجمها وإمكانية انتشارها علي نطاق واسع تستطيع الوصول الي أفقر الفقراء وإلي أكثر قطاعات المجتمع هامشية وتهميشا وأن تفعل ذلك بأقل قدر من التعقيد الإداري والبيروقراطي ومن التكلفة المالية وكذلك اتضح أن المتغيرات السريعة في عالم اليوم تخلق احتياجات مستجدة وتتطلب استجابات سريعة لا يمكن للحكومات حتي في أكثر الدول تقدما وثروة ان تلتقطها وتتجاوب معها بالإيقاع المطلوب بينما تستطيع المنظمات غير الحكومية أن تفعل ذلك بسرعة ومرونة ولكن رغم تغير كل القوانين المنظمة للحياة الاقتصادية والسياسية إلا أن القوانين المنظمة للنشاط الاجتماعي ظلت بلا تغيير منذ عام 1964 أي لمدة 32 عاما كاملة ولأن الإصلاح الشامل هو مثلث ذو اضلاع اقتصادية سياسية اجتماعية فإن تقدم الإصلاح في ضلعين دون الضلع الثالث قد أدي إلي عواقب وخيمة منها التطرف والبطالة والإدمان والعشوائيات، حيث إن الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني هي السبيل الأمثل لتحقيق تنمية متوازنة ومتواصلة.(46)

لقد شهدت التسعينيات ونهاية الثمانينات اتجاهاً متصاعداً لتأسيس منظمات غير ربحية عن غير القانون 32 لسنة 1964 الذي ظل ساريا حتي عام 1999 ومن خلال ما عرف باسم الشركات المدنية التي نشط أغلبها في إطار الدفاع عن قضايا حقوق الأنسان عامة وكمراكز للدفاع القانوني أو للدفاع عن حقوق المرأة أو كمراكز بحثية ثقافية.

كما تصاعد اهتمامهم بقضايا حقوق الإنسان والقضايا السياسية وفي نهاية

التسعينات كان هناك حوالي 23 منظمة للدفاع عن حقوق الأنسان وقد لعبت دور هام في تدفق المعلومات والرقابة الشعبية علي أداء الحكومة فيما يتعلق بمختلف قضايا حقوق الانسان.[47]

إن هذه المنظمات لعبت دوراً مهما في الكفاح الوطني والعمل الثقافي والاجتماعي في منتصف القرن التاسع عشر تقريبا وتأسست سلسلة من الجمعيات الثقافية الكبرى مثل (جمعية معهد مصر) التي تبحث في تاريخ الحضارة المصرية ثم توالي تأسيس الجمعيات الاسلامية والقبطية مثل الجمعية الخيرية الإسلامية وجمعية المساعي الخيرية القبطية وظهرت الطوائف العمالية والتي تمثل بذور النقابات وكانت أول نقابة حديثة هي نقابة عمال التبغ بالقاهرة.[48]. وفي العقد الحالي يقدر عدد المنظمات الأهلية في العالم العربي بنحو 190 ألف منظمة غير حكومية عربية عام 2006 تتوجه بالعمل نحو التنمية البشرية والدفاع عن الحقوق والحريات والفئات المهمشة وبذلك نجد أن هذه الجمعيات قد انتقلت من أو مرت من حيث منهجية العمل بعدة مراحل تاريخية فمن مرحلة تقديم البرامج الرعائية والخدمات المباشرة إلي مرحلة تقديم برامج ومشروعات تنموية ثم تقديم برامج ومشروعات في إطار التنمية المستدامة وأخيراً إلي مرحلة برامج حقوق الإنسان.[49]

وقد تأخر ظهور الجمعيات الأهلية الإسلامية في مصر إلى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، فقد سبقتها جمعيات ثقافية وعلمية أهلية أخرى، كان أولها (الجمعية اليونانية بالإسكندرية) عام 1821م ثم تأسست (جمعية معهد مصر للبحث في تاريخ الحضارة المصرية) في عام 1859م وجمعية المعارف في عام 1875م، وهي جمعية ذات مكون ديني تراثي، و(الجمعية الجغرافية) في عام 1875م، وفي عام 1878م تأسست (لجنة إعانة فقراء المسلمين الوطنيين) وعندما وضعت هذه اللجنة تحت رعاية الخديوي تغيرت إلى حد ما طبيعة هذا المشروع، كما تغير اسمه ليصبح من الجمعية الخيرية الإسلامية لتصبح أول جمعية أهلية إسلامية في مصر، وكان أبرز رموزها الاستاذ الأمام محمد عبده والزعيم مصطفي كامل وقد تعلم بها كثير من رواد التنوير في القرن التاسع عشر والعشرين. .كما تأسست قبل نهاية القرن التاسع عشر (جمعية المساعي المشكورة) بالمنوفية والتي أسسها عدد من الوجهاء والزعماء كعبد العزيز باشا فهمي وأحمد باشا عبد الغفار وغيرهم، وأنشأت المدارس في كل أنحاء الوجه البحري "شمال مصر."

وفي تفسير هذا التأخر النسبي ترى قنديل أنه عدم الشعور بالاحتياج لمثل هذه التنظيمات الحديثة في ظل هيمنة نظم أو مؤسسات تقليدية نجحت في تلبية الاحتياجات والمطالب المجتمعية كالمسجد ونظام الوقف الإسلامي باعتباره "حبس العين والتصدق بالمنفعة.[50]

وقد يكون لانتشار الطرق الصوفية كتنظيمات شعبية قاعدية أثره علي ذلك التأخر النسبي في نشأة الجمعيات الأهلية الإسلامية.[51]، بينما يتفق معظم الباحثين في رد هذه النشأة إلى التحديات الداخلية والخارجية التي تعكس الإطار الاجتماعي

والثقافي والسياسي الذي نشأت في جنباته مثل نشاط البعثات التبشيرية وتأسيس الجمعيات الدينية والتي استخدمت أسلحة مماثلة لما استخدمته هذه البعثات في تقديم الإعانات للفقراء، وإنشاء المدارس المجانية لتعليمهم (ومثل الاحتلال البريطاني عام 1882م والذي أدى من بين ما أدى إلى تسارع حركة إنشاء الجمعيات الأهلية الإسلامية والقبطية على نحو خاص وكان لها دورها في مقاومة الاحتلال واستبداد الحكم، كما أن ثمة تأثيرا للأفكار السان سيمونية أدى إلى انتشار المؤسسات الخيرية الخاصة وتنوعها إبان الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ويذكر أنه قد ظهرت في هذه الفترة حوالي (20جمعية إسلامية) و (11) جمعية قبطية في الفترة قبل الحرب العالمية الأولى.

الفترة الليبرالية :

وهي التي بدأت بوادرها من قبل الثورة الوطنية عام 1919م وحتي ثورة يوليو 1952م، وبفضل جهود الليبرالية المصرية النشطة حينئذ وإطلاق حرية تكوين الجمعيات في دستور 1932م فظهرت حركة ازدهار للجمعيات الأهلية الإسلامية ومن أهمها جمعية الشبان المسلمين 1927 وجمعية الإخوان المسلمين 1928 وقد نشأت هذه الجمعيات في بدايتها من أجل أهداف دعوية ودينية صرفة سواء في مواجهة الأخلاق الغربية التي استشرت في المجتمع المصري حينئذ، أو في مواجهة حملات التنصير فضلا عن مواجهة الاستعمار سياسيا واقتصاديا، فالإمام محمود خطاب السبكي مؤسس (الجمعية الشرعية) سنة 1912 كان ينظر إلى الاستعمار كناهبٍ لأموال المسلمين، ومن كلماته المأثورة "لماذا لا نصنع ملابسنا من قطننا "وقد أنشأ من أجل ذلك مصنع الغزلية بمكان إقامته الخيامية، كما أقام حسن البنا عديدا من المشروعات المشابهة والأكثر عددا، ورفع شعار إعادة الخلافة الإسلامية دينا ودولة، وحاور طه حسين في جامعة القاهرة، وقد كان لدستور 1923م فضله في هذا الثراء للعمل الأهلي عامة إذ كفل حق تكوين الجمعيات، ولم يحظر سوى تلك التي تستخدم العنف أو تعد لاستعماله منها كما أن الفجوة الطبقية واتساع نطاق الفقر استفز الطبقة الوسطى للإصلاح الاجتماعي والتكافل على أساس ديني.[52]

من ثورة 1952 حتى التسعينات :

وهي مرحلة الانكسار في العمل الأهلي في مصر، إذ إتجه النظام الثوري منذ بدايتها لإنشاء وتأسيس نظام شمولي يسعى إلى امتلاك كل شيء وتقييد كل حركة خارجه خاصة بعد انتصاره في معاركه المختلفة ضد شركائه من الإخوان أو الشيوعيين أو الجناح الديمقراطي داخل مجلس قيادة الثورة.[53]

فقد تم خلال هذه الفترة ضرب مختلف الجمعيات الإسلامية وفي مقدمتها حركة الإخوان المسلمين [54].لذا تناولت أماني قنديل هذه المرحلة في إطار زمني واحد وذلك لعدم تغيير القواعد القانونية الحاكمة لعمل الجمعيات الأهلية وقوى المجتمع المدني لهذه المرحلة بطولها[55]. فقد تسربت كل القواعد والقوانين المقيدة للحريات في عهد الثورة لما أتى بعدها. ولازالت نفس النظرة الارتباطية والأمنية

هي المسيطرة على هذه القواعد، فقد هيمن على الثقافة السياسية طوال هذه المرحلة التصور الكلي الشمولي الأحادي ورغم تبني النظام السياسي المصري للتعددية السياسية في عام 1976، ومن قبل لسياسة الانفتاح الاقتصادي في 1974، لم تحدث تحولات عميقة في الثقافة السياسية، وظلت قيم المشاركة والتعبير السياسي والاجتماعي محل ريبة وتشكك منذ أزمة مارس 1954 وصارت كل مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والإعلامية مختزلة في قبضة الدولة ونهجها الأحادي الشمولي. فقامت الدولة مثلاً بإصدار القرار الجمهوري (384 لعام 1956) الذي ينص علي إلغاء المواد من (54 إلى 80) التي تضمنها القانون المدني بشأن الجمعيات الأهلية فتم حل هذه التنظيمات جميعا وتعديل نصوصها وحظر اشتراك الأشخاص المحرومين من مباشرة حقوقهم السياسية من تأسيس أو عضوية أي جمعية، واعتبر القرار أية مخالفة لنصوصه جريمة تخضع لقانون العقوبات.(56)

وقد أخضع هذا القرار جميع الجمعيات لرقابة الدولة وأتاح لإحكام قبضتها عليها وعلى منظمات المجتمع المدني. .ثم جاء القانون رقم 32 لسنة 1964 الذي كان تأكيداً لهذا الإحكام، وناضلت منظمات المجتمع المدني لتغييره وإسقاطه، ولكن خدعتها الدولة –بعد مشاورات معها– بتقنين نفس الرقابة في القانون رقم 153 لسنة 1999 الذي سقط دستورياً سريعاً، ثم نجحت الحكومة في إصدار القانون الحالي 84 لسنة 2002 الصادر عن مجلس الشعب بتاريخ 3 يونيو 2002 الذي أنتجه إسهال القوانين في مجلس الشعب المصري والرغبة في الإحكام والسيطرة على مختلف منظمات العمل الأهلي والمدني بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.(57)

لقد قامت الثورة بحل مجالس النقابات المهنية وإلغاء الوقف الأهلي سنة 1952 الذي كان يمثل رافداً أساسياً لتمويل الجمعيات الدينية والمؤسسات الخيرية الإسلامية بشكل خاص وظلت هذه السياسة المترددة والمتحفزة تجاه الجمعيات الأهلية هي السائدة من قبل حكومات الثورة بدءا من عبد الناصر وحتى العصر الحالي، وإن كان مناخ التعددية السياسية "المقيدة" الذي بدأ مع سنة 1976 حتى ظهور عدد كبير من الأحزاب في الواقع المصري (16) حزباً الآن، وبدء صعود مقولة المجتمع المدني قد أعطى بعض الاتساع الأفقي والرأسي في عددها ونوعها وفعاليتها، فقد ارتفع عدد الجمعيات من 7593 جمعية في عام 1976 إلي 11776 جمعية عام 1986 ثم إلى 13239 جمعية عام 1991 وما يقرب من 15 ألف جمعية عام 2001.

ولعل الدولة في صراعها المقنن مع منظمات المجتمع المدني قد ركزت علي الجمعيات النوعية الآتية:

1- الجمعيات الإسلامية شريك رئيسي فيها.
2- الجمعيات الدينية والاشتراكية في الخمسينات والستينات.
3- الجمعيات الدينية ومنظمات حقوق الانسان في الثمانينات والتسعينات وبعدها.

كما أن الدولة تلوح دائماً بأسلحتها الأمنية وأدواتها الإدارية والقانونية في وجه كل جمعية أو منظمة أهلية (إسلامية أو غير إسلامية) تظن أنها تخرج عن الخط الذي ترسمه الدولة لها، ونظرا للثقل الجماهيري والدور الواسع للجمعيات الدينية الإسلامية فضلا عن عددها الكبير(34% من مجموع الجمعيات في عام 1991) كانت هذه الجمعيات محل الرقابة والمتابعة الدائمة، خاصة بعد تكرار عديد من الحوادث تؤكد ارتباط بعضها مع الإخوان المسلمين أو سيطرة أفراد الجماعة الإسلامية عليها (نموذج الجمعية الشرعية بأسيوط وجمعية أنصار السنة المحمدية) أو حل الجمعية الشرعية سنة 1968 نتيجة سيطرة كوادر الإخوان عليها.[58]

5-الجمعيات الأهلية الدينية في مصر وبث الروح الدينية التي تدعو الي التكافل الاجتماعي:

تقوم أغلب الجمعيات الأهلية الإسلامية في مصر -خاصة الجماهيرية منها- بأدوار اجتماعية وإنسانية وخدمية عديدة لقطاعات واسعة من الجماهير خاصة الفقير منها، وتنشئ لذلك المشاريع وفقاً للأهداف والوسائل الإسلامية من قبل مشروع كفالة اليتيم وزواج الأيتام والعلاج المجاني.

كما أن دور هذه الجمعيات قد اتضح أكثر خلال الأزمات والكوارث التي مرت بها مصر، سواء طبيعية كأزمة الزلزال سنة 1992 أو أزمات السيول عامي 1993، 1994 وغيرها. كما أن لها دورها الخدمي والإنساني في مناطقها الخاصة ومجالات عملها في مساعدة المنكوبين والمحتاجين دون تمييز أو أدلة محددة! لذا كان استهدافها من قبل الإدارة الأمريكية عن طريق الحكومة المصرية غير مسموح له بالمرور سوي بما تراه الحكومة في مصلحتها.

اشكاليات العمل الأهلي الإسلامي:

بعد اللقاء الدرامي الذي تم بين الحضارة الغربية ممثلة في الحملة الفرنسية ومصر فيما يعرف بصدمة الحداثة shock modernity وتعرضت الظاهرة الإسلامية في مصر للتهميش والتوجس من قبل النخب الثقافية والسياسية التي تختلف معها أيديولوجيا أو الهادفة للسلطة، وصل في بعض فتراته للاحتدام، ولكن نجحت الجمعيات الأهلية الإسلامية على مدار القرن العشرين أن تصنع حركة اجتماعية متنوعة وممتدة ومؤثرة في الشارع المصري، على اختلاف تنوعاتها ووحدة مرجعيتها التأسيسية واختلاف رؤاها الفرعية، ولكن هذا التحول والامتداد الذي سعى في بعض الأحيان إلى إيجاد كتلة تاريخية "بالمفهوم الغرامشي".[59]

وقد نجحت الجمعيات الأهلية الإسلامية في أن تكون الجناح الأكثر بروزاً في العمل الأهلي في مصر، كما استطاع عديد من كوادر الإخوان المسلمين النفاذ إلى مؤسساتها وإن ظلت -في معظمها- متناسقة مع أهدافها ورؤاها نتيجة قبضة الدولة على تيار الإسلام السياسي فضلاً عن اختلاف رؤيتها في الكثير من الأمثلة مع رؤى الإخوان المسلمين وإصرار كثير من قادتها على التمايز التنظيمي والفكري عنها، لذا نرى أن الاشكاليات التي تتعلق بالعمل الأهلي الإسلامي في مصر يمكن أن تصنف إلى مجموعتين:

1- **اشكاليات ذاتية:** تتعلق بالظاهرة الإسلامية في مصر "اشكالات مع الذات "فمرجعيات العمل الأهلي الإسلامي تتنوع حسب التيارات الإسلامية الموجودة في المجتمع المصري فمنها جمعيات دعوية سلفية على المنهج الوهابي بدأت في الظهور مع جماعة أنصار السنة سنة 1926 وزادت مع حقبة الإسلام النفطي من نهاية السبعينات، ومنها جمعيات دعوية سنية كالجمعية الشرعية ومنها: جمعيات المساجد المتعلقة بمسجد محدد، ومنها: جمعيات مرتبطة بأشخاص وبعضها الآخر مرتبط بأهداف عامة ومرجعية دينية عامة ومنها المرتبط بالإخوان المسلمين وكوادرها. وحسب خطاب هذه الجمعيات وعلاقتها بالتيار الإسلامي أو درجة افتراقها مع خطاب السلطة والمؤسسة الدينية "الأزهر ومجمع البحوث الإسلامية "تتحدد علاقة الدولة بها فتقع تحت سيف القانون تقييداً أو عقاباً. كما تسعى بعض التيارات الدعوية للسيطرة على جمعيات البعض الآخر.(60)

ولكن تتفق معظمها في أمرين: الهدف الدعوي والديني، البعد الاجتماعي والخدمي، فظاهرة العمل الأهلي الإسلامي كما تحمل بذور تعاون وتساند وفق المرجعية الإسلامية العامة فإنها تحمل بذور تفارق وتنافس نتيجة للأسباب الآتية :

1- حرص الجمعيات على الاستقلالية، فضلاً عن الثبات النسبي لمجالس إداراتها. نتيجة ضعف المشاركة وضعف الديمقراطية الداخلية -وهذه سمة تتقاسمها مختلف الجمعيات من كل الألوان، ووجود علاقات مختلفة مع القوى المجتمعية سواء داخل الجمعية أو خارجها.
2- التفارق الأيديولوجي: فجماعة كأنصار السنة والدعوة السلفية تختلف في مرجعياتها ورؤاها عن الجمعية الشرعية، وكذلك عن الإخوان المسلمين الذين شغلتهم السياسة عن أصول الدين وشعائره وسننه وفق رؤى هذه الجمعيات.
3- الخوف من السطوة الأمنية التي تلحق بعض الجمعيات، وعدم وجود تكتل تنظيمي لهذه الجمعيات، فضرب واحدة يستدعي ابتعاد الآخرين عنها، لا تكاتفهم في الغالب، خاصة أن الدولة تضرب غالباً الجمعيات المرتبطة بتنظيم الإخوان أو غيره، ولا يتأتى هذا التساند من الجمعيات الأهلية الإسلامية إلا في القضايا العامة التي تخص المجتمع المصري، كالأزمات والزلازل والسيول، أو الأمة العربية الإسلامية كقضية الغزو السوفيتي لأفغانستان، جمع تبرعات، أو مساعدة الانتفاضة الفلسطينية، ويكون ذلك مع أخذ ضوء أخضر من أجهزة الأمن، وإلا فلن تستطيع إن أرادت !
4- لا يمكن فصل الجمعيات الأهلية الإسلامية عن المجتمع المدني المصري، فقد تعاني هذه الجمعيات من الفساد الإداري، وتشهد ملفات الشئون الاجتماعية مجالات عديدة للكسب غير المشروع مثل (الجمعية الشرعية بالعينة، والجمعية الشرعية ببلفيا محافظة بني سويف سنة 1999) كما تعاني من ضعف المشاركة وضعف الديمقراطية الداخلية وترهل ثقافة التطوع.

وقد انتجت هذه الإشكاليات ما يمكن أن نراه أثراً جماهيرياً متعاطفاً مع

أثارها الاجتماعية أكثر منه تأثرا بإيديولوجياتها) في ظل القمع الأمني، وعدم الثقة أو التشكك في بعض رموزها وخاصة بعد سيطرة وزارة الأوقاف علي مساجد هذه الجمعيات في الآونة الأخيرة، مما سيؤثر علي أثرها الديني، كما أنتج تشرذمها وعدم وجود تنظيم جماعي لها عدم اتحاد مواقفها في كثير من المسائل المصيرية أو إمكان الحوار الفعال معها، فبينما تلامس بعض الجمعيات النخبوية مثل (الجمعية الخيرية الإسلامية)، التي يرأسها المستشار محمد شوقي الفنجري و(جمعية الشبان المسلمين) و(جمعية مصر للثقافة والحوار) وعديد من منظمات العمل الأهلي والجمعيات المرتبطة بفكر الإخوان أو تنظيمه أو كليهما قضايا الديمقراطية والمشاركة السياسية وحقوق الإنسان والحوار مع تيارات المجتمع المدني، لا يتجه القطاع الأكبر من الجمعيات الأهلية الإسلامية إلى ذلك، ولعل هذا عائد إلى أن عمل الإسلاميين يختلف من مؤسسة إلى أخرى حسب نوعية الكوادر وحسب مجال المنظمة وعلاقاتها الداخلية والخارجية.(61)

5- استطاع العمل الأهلي الإسلامي التغلب على مشكلة التمويل، كمحدد أساسي لمستقبل العمل الأهلي (من خلال التجاوب مع المكون الديني الكامن في نفوس المصريين، وكذلك تنمية الموارد المالية للمؤسسات الأهلية الإسلامية) من العينة الجمعية الشرعية والشبان المسلمين نموذجا (أو التي عملوا بها كالنقابات المهنية في الفترة من 1984 -1995) وعن طريق مبادرات عديدة في ذلك. . ولكن يلاحظ أحد الباحثين أن العمل الإسلامي الخيري لم يشهد بعثا لبعض الصيغ الموروثة الفاعلة كمؤسسة الوقف في مصر والذي كان يمكن أن يغنيها كلية عن سياسات الدولة التميزية في مسألة التمويل التي تفرض –خاصة في الآونة الأخيرة – قيوداً مشددة على التمويل المحلي في حين تطلق يد التمويل الأجنبي.(62)

2- **إشكاليات موضوعية** : وهي اشكاليات تتعلق بعلاقات العمل الأهلي الإسلامي وخاصة مع تيار الإسلام السياسي، فكما اثبتت الدراسة الميدانية ومعظم الدراسات التي تمت حول ظاهرة العمل الأهلي الإسلامي أن معظم الجمعيات التطوعية لا ترتبط بالجماعات الإسلامية الراديكالية علي الرغم مما يظهره نمو الجمعيات الإسلامية من تأثير ديني في مجال التكافل الاجتماعي.(63)

وقد نشأت هذه الإشكالية من العوامل الآتية :

1- التشابه الأيديولوجي والمرجعي الإسلامي الواحد.

2- دور بعض كوادر الإسلام السياسي في إنشاء بعضها كدور حسن البنا في إنشاء الشبان المسلمين أو اختراق بعض الإخوان لمجالس إداراتها.

3- وضع الدولة هذه الجمعيات –غالباً –في بوتقة واحدة وسعيها للسيطرة علي كثير من مجالس إداراتها خاصة في الريف وبعض الأقاليم، نموذج الجمعية الشرعية ببلفيا، وجمعية الشبان المسلمين، وتريب كثير من العلمانيين تجاه الظاهرة الإسلامية عموماً، مما ورط كثيراً من الباحثين في التعميم والعقل الموحد.

ولكن ثمة عديد من الملاحظات المهمة نود طرحها هنا وهي:

1- أن بعض هذه الجمعيات نجحت السلطة في السيطرة علي توجهاتها الأيديولوجية منذ وقت مبكر، فصارت مسحة أو طلاء دينيا على ممارسة السلطة سواء في مواجهة حركة الإسلام السياسي أو تبرير ممارساتها ومواقفها، مثل جمعية الشبان المسلمين، وفي بعض الأحيان الجمعية الشرعية. . وقد لاحظ ذلك الراحل الشيخ محمد الغزالي في كتابه (قذائف الحق)".[64]

فى حديثه عن مواجهات حركة الإخوان، وأيضا تشجيع بعض الاتجاهات الإسلامية التي لا تربطها علاقة بالعمل السياسي كجماعة الدعوة والتبليغ وبعض أجنحة الدعوة السلفية.

2- إن اختلاف نوعية لكوادر بين نشطاء الجمعيات الأهلية الإسلامية بعامة وبين نشطاء الحركة الإسلامية في نوعية التعليم ومجالات النشاط جعل الهم السياسي هما متأخرا عند كثيرين منها خاصة ما يمس الشأن الداخلي للمجتمع السياسي والدولة.

3- كثيرا ما يتم هذا النفاذ من قبل تيار الإسلام السياسي إلي الجمعيات الأهلية الإسلامية بمساندة من الدولة حين يلتقون في أهداف محددة مثلما حدث في منتصف السبعينات من حرب على اليسار والاشتراكية، أو الموقف من الجهاد الأفغاني أو القضية الفلسطينية الآن.[65]

4- يعد العمل الاجتماعي وخدمة الجماهير انطلاقاً من الأصول الدينية ثابتا لدى كل هذه الجمعيات، وهو يمثل لدى جميعها ومنها "التيار الإسلامي السياسي" قناة للتعبئة والتجنيد، لذا قد يشارك فيه عديد من أفراد حركة الإسلام السياسي لهذين الهدفين.

5- ثمة جمعيات كثيرة ترفض التعامل أو التعاون مع تيار الإسلام السياسي لاختلاف الرؤى العقدية أو الفرعية أو خشية الاصطدام بالسلطة مثل جمعية الشبان المسلمين والجمعية الشرعية في بعض المناطق والجمعيات الصوفية وجمعيات المساجد في أغلبها، وقد اتفق أغلب الدراسات التي تناولت هذه العلاقة على أنها لا تقوم إلا في عدد محدود من الجمعيات، حتى أنه يمكن القول إن معظم الجمعيات الأهلية الإسلامية بعيدة عن النفوذ السياسي أو حتى التأثير السياسي لحركة الإسلام السياسي

لذا كان من المهم في الجانب الميداني ملاحظة رؤى العالم لدي هذه الجمعيات وهو ما تسعى الدراسة الميدانية إلى تحقيقه. ..حتى تتضح العديد من الاشكالات وخاصة العلاقة بين تيارات الإسلام السياسي المعتدل والراديكالي منه وغير المسلمين في الداخل والخارج.

6-دور الخطباء والدعاة في الإرشاد والإصلاح بترسيخ المبادئ الدينية والقيم الأخلاقية للإسهام في تجديد الخطاب الديني:

كل الاطمئنان وأن ميادين التجربة ذات الشأن الأكبر إذا فحصت بعين تنظر إلي الأمور نظرة شاملة فإنها تكشف عن إرادة مبدعة ذات نظام معقول هي

الأساس النهائي لكل تجربة.(66)

وفي ضوء ذلك يلعب الخطباء والدعاة دوراً ليس بالهين في تجديد الخطاب الديني وترسيخ المبادئ والقيم الدينية الرشيدة التي يحتاجها المجتمع، ولكن المدقق لواقع الخطابة المعاصر يجد أنه يعاني من اختلالات تتنوع علي اختلاف أشكالها، فعلي سبيل المثال يعتمد أسلوب الخطابة علي المنهج التقليدي الذي يعتمد علي تلقين المستمع لتعاليم الدين دون اشراكه في قضايا الدين المختلفة والوقوف علي أبعاده الفكرية وضرورة تحول خطابه الديني إلي خطاب تحاوري حتي يجعل من السهولة واليسر تخريج أجيال من الناس يفهمون الدين عن قناعة.(67)

إن أسلوب تكوين الخطباء والمرشدين الذي ينحصر في شئون الدين دون توسيع معارفهم لتشمل العلوم العصرية التي لاشك أنها ستدفعهم في الشرح والتحليل والتفسير للظواهر التي تعترضهم، فهناك حاجة ماسة إلي معرفة الخطيب بالأديان الأخرى وتاريخها، فالخطيب الذي يضع بينه وبين علوم عصره حجاباً سميكاً يظل خارج السياق التاريخي مما يجعله غير مقنع للجيل الجديد من المصلين المتعلمين، ففي مستوي التحديات الراهنة التي تتمثل قبل كل شيء في مطابقة الاسلام مع مقتضيات العصر وانجاح الانتقال نحو الديمقراطية وجعل المبادئ الدينية تفهم في اطار مكاسب حقوق المواطنة لا تكفي معرفة الأحاديث والآيات القرآنية وبعض الآراء الفقهية لتقديم خطيب جيد.(68)

إن المفكرين من العلماء علي اختلاف مناهجهم إذا هم حاولوا التجديد أو إعمال العقل يطاردهم القابضون علي التراث بتهم التكفير الجاهزة لأنهم أعملوا عقولهم فكراً وتدبراً وكفاحاً في النصوص الدينية، لكي يستخلصوا منها فقهاً جديد يساير العصر ويحافظ علي قيم الدين النبيلة واسسه الكريمة وفضائله.(69)

إن من الدعاة من يختزلون الإسلام في أساطير وخرافات وأفكار بالية دست علي هذا الدين منذ قرون خاصة في فترات الاضمحلال فضلا عن وقوفهم عند التقليد والتكرار علي مسافات واسعة من التفكير السليم والمنطقي الذي يقود الي الحقيقة، ومن الملاحظ أن هذا الخطاب يرفض أحياناً كل الدعاوي المطالبة بالتحديث، فهناك خطاب يرفض مجرد فكرة الديمقراطية تحت دعوة أنها فكرة ابتدعها الكفار، وهي تتعارض مع معايير وضعها فقهاء المسلمين الذين يرون أن مخالفة الكفار قاعدة شرعية وان الخروج علي الحاكم الظالم خروج عن ثوابت الدين، أن الخطاب الديني المعاصر هو رفض للآخر أياً كان هذا الاخر.(70)

لقد استطاع المسيحيون في الغرب إلي حد ما التخلص من النصوص الدينية التي تحض علي كراهية الغير ورفضه وإبادته الجسدية بفصلهم الدين عن الدولة وتبنيهم لائحة حقوق الإنسان .

إن عملية إقصاء الآخر هي في النهاية إقصاء للذات وإخراجها من موكب الحضارة العالمية، ومن جهة أخرى فإن سياسة الإرهاب الفكري ضد المفكرين العرب والمسلمين بحجة الخوف علي الدين، وحماية المقدس تعني في النهاية وقف التجديد والتطور الفكري وفتح المجال على مصراعيه لنمو وانتشار فكر التطرف الإرهابي الذي أصبح خطراً ليس علي الغير فقط بل علي الاسلام والمسلمين

أنفسهم.[71]

إن الخطاب الديني يبتعد عن الذوات الفاعلة التي من شأنها أن تأتي بالنظام المحجوز للخلافة الإسلامية، لذا يمكن القول عنه إنه مجرد أيديولوجية تراثية لواقع اجتماعي حديث آخر، وبذلك فإن هذا الخطاب لا يكون إلا قناعاً يستر واقع واتجاهات سياسية أو بالأحرى هو نوع من الأيديولوجيا تعد محاولة للربط بين مجموعة من الطقوس والقيم الاسلامية التي تسعي إلي البحث عن نموذج غير موجود في الواقع مؤسس علي شرع الله أي أن الخطاب ما هو إلا محاولة لتشكيل وعي أو إدراك الواقع وفق رؤية عقائدية متشددة، الخطاب يعد نتاجاً لشروط مادية وفكرية ومجتمعية لذا فهو جاء من خلال مواقف تاريخية اجتماعية تأثرت وأثرت فيه، وبمعني آخر أن هذا الخطاب لم يستطيع أن يخرج إلي الوجود لولا ما شهده الواقع الاجتماعي في مصر من تناقضات خاصة في البنية التحتية، وما تحويه من علاقات صراعية بين الطبقات الاجتماعية.[72]

- دراسة الحالة (التحليل التطبيقي):

الجمعية الشرعية ودورها في تجديد الخطاب الديني: تعتبر الجمعية الشرعية من مؤسسات المجتمع المدني، فلها دور رئيسي في تجديد الخطاب الديني، وذلك عن طريق القيام بالعديد من الأنشطة والخدمات الاجتماعية والدينية والتعليمية التي سوف نتناولها بالتفصيل فيما بعد.

والمقصود بالتعرف على دور الجمعية الشرعية في تجديد الخطاب الديني: هو التعرف على أنشطة ومجالات وأهداف الجمعية الشرعية التي تعمل على إعادة إحياء وإرجاع الوعي الديني إلى ما كان عليه، فليس المقصود من إعادة تجديد الخطاب الديني تغييره أو تبديله، وإنما الحفاظ عليه دون أي تغيير في المضمون، وبذلك فان الهدف من تجديد الخطاب الديني تيسير لغة الخطاب وأسلوبه وتقريبه لذهن وفهم الطائفة المستهدفة به، بحيث يخاطب الناس باللغة التي يفهمون بها الكلام مع المحافظة على المضمون، حيث يقول تعالى موضحا ذلك في كتابه العزيز "وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ۖ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ۚ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ " إبراهيم:4.

ويبشرنا الرسول عليه الصلاة والسلام برحمة الله سبحانه وتعالى علينا أنه يبعث في الأمة من يقوم بتجديد الخطاب الديني ويعمل على نشر قيم ومبادئ الدين الإسلامي على مر العصور(كما بين لنا الرسول أيضا) أن الدين محفوظ من التغيير أو التبديل، حيث قال: "إن الله يبعث إلى هذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها"، كما قال تعالى موضحا لفكرة تجديد الخطاب : "إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ" الحجر: 9.

والتجديد من الأمور الطبيعية التي يحتاجها أي مجتمع نظرا لما يمر به من تطور في جميع مجالاته، خصوصا التطور التقني الذي حدث في القرن التاسع عشر في وسائل الاتصال الحديثة التي قربت المسافات بين جميع أنحاء العالم،

فاستغلت الدول الأوروبية هذه الوسائل في محاربة الدول الإسلامية بعد أن أدركت أن الشعوب المسلمة – رغم تخلفها الضخم في المجال التقني الحديث لا يمكن التغلب عليها مادامت متمسكة بدينها، فعملت على السيطرة عليها عن طريق الغزو الثقافي، فوجدت أن أقوى أسلحة للتغلب على الدول الإسلامية هي التحكم في ثقافة ووعي شبابها، فالآن يتعرض الشباب في الوطن العربي الإسلامي عامة وفي مصر خاصة إلى غزو فكري أراد بهذه البلاد أن تتحول إلى نسخة مكررة من أوروبا تسير على دربها وتكون خادمة لمصالحها، فعجزت العديد من الدول في الاستيلاء على مصر بقوة السلاح، فعلمت أن الطريقة الوحيدة للسيطرة عليها هو السيطرة على أفكارها وإبعادها عن الالتزام والتمسك بالمبادئ الدينية التي تقوي من عزمهم وإرادتهم.

وتعمل الجمعية الشرعية على حث الشباب على إتباع منهج الرسول عليه الصلاة والسلام، وجعل القرآن والسنة هما المرجعان الأساسيان لكل مسلم،حيث قال تعالى :" يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ۖ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا "النساء: 59.وهناك أمور عديدة تقوم بها الجمعية الشرعية لإحياء وتجديد الوعي الديني مثل إحياء علم القراءات وحفظ النصوص الحديثية، كما تقوم بالعديد من الأعمال الخيرية لحث وتشجيع الناس على حب الدين مثل كفالة اليتيم، ومساعدة الفقراء وإعانة المحتاجين، ومعاونة المرضى بإنشاء المستشفيات وتوفير العلاج بالمجان، والعمل على القضاء على الأمية...الخ. وقد بشر الرسول عليه الصلاة والسلام العالمين على أحياء الخطاب الديني فقال: "بدأ الإسلام غريباً وسيعود كما بدأ غريباً فطوبي للغرباء قيل: من هم يا رسول الله؟ قال الذين يصلحون إذا افسد الناس(1).

أولا– أهداف ومسارات الجمعية الشرعية:

الجمعية الشرعية أنشأها فضيلة الإمام الشيخ محمود محمد خطاب السبكي رحمة الله عليه في غرة المحرم 1331 هـ –1912 م واختار لها اسماً جامعاً هو الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية وشهدت الجمعية في الربع الأخير من عمرها المديد طفرة نوعية من حيث تعدد أنشطتها وتنوع أساليب دعوتها إلى الله ليست بالقول فحسب، ولكن بالعمل أيضا، وأن الأمة لن تقوم لها قائمة إلا بعمل دؤوب لإقامة فروض الكفاية وقضاء حاجات أهل الحاجة.

في الأهداف: ترى الجمعية أن الهدف الكلي لها هو تربية أفراد الأمة تربية إسلامية صحيحة وقضاء حاجاتهم ورفع كروبهم بالدعوة القولية والدعوة التطبيقية.

فبالدعوة القولية تؤدي رسالتها بالبلاغ المبين لدعوة رب العالمين وتبصير أفراد الأمة بأمور دينهم وواجباتهم الشرعية اتجاه مجتمعاتهم وتعريفهم بأصول شرعهم وترسيخ عقيدة التوحيد الخالص في قلوبهم استجابة لقول النبي صلى الله عليه وسلم "بلغوا عني ولو آية" (صحيح البخاري).

وبالدعوة التطبيقية تؤدي واجباتها بقضاء حاجات المحتاجين ورفع كروب المكروبين، وفي هذا المجال تتجه إلى الدول الإسلامية الفقيرة والأقليات المسلمة في العالم...وفي ذلك فإن الجمعية تلتزم بقول الله تعالى: ﴿إنما المؤمنون إخوة﴾.. وقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "إن المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا وشبك أصابعه" (صحيح البخاري).

مسارات الدعوة في الجمعية:

المسار الأول- الدعوة القولية (الدروس – الخطب – الندوات – معاهد إعداد الدعاة...) ويقوم بها هيئة علماء الجمعية التي تتكون من 400 عالم من هيئة تدريس جامعة الأزهر بالإضافة إلى 2000 واعظ و200 واعظة على مستوى الجمهورية.

المسار الثاني- الدعوة العملية وهي العمل الصالح الذي ينقسم بدوره إلى قسمين:

* المشروعات الاجتماعية: (كفالة اليتيم – تحفيظ القرآن الكريم – تشغيل أمهات الأيتام – إنشاء مقابر شرعية – رعاية طالب العلم – محو الأمية وتعليم الكبار...).
* المشروعات الطبية: وذلك من خلال إقامة مراكز طبية عملاقة تهدف إلى علاج الأمراض المستعصية التي تشكل كروبا عصيبة مجانا لغير القادرين، دونما تقيد بالنطاق الجغرافي أو تمييز بين المسلم وغير المسلم، وهي بذلك تعمق وترسخ المفهوم الصحيح لإقامة فروض الكفاية.

المسار الثالث- الدعوة من خلال الإغاثة الخارجية والداخلية:

* تعتبر الإغاثة الخارجية ترجمة عملية لقول الله تعالى: ﴿إنما المؤمنون إخوة﴾ وترسيخا لمفهوم الأمة الواحدة (كمثل الجسد الواحد).

- تقدم الجمعية من خلال لجنة الإغاثة العون المناسب للمسلمين المضارين جراء أي كارثة في أي بقعة في العالم وقد اكتسب نشاطها الإغاثي قوة وحيوية بعد حصولها على عضوية المجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة.
- تقوم لجنة إدارة الأزمات بتقديم الإغاثة العاجلة داخل حدود الوطن كمسار مواز للإغاثة الخارجية.

المسار الرابع- التنمية:الهدف من هذا المسار تحويل الأيدي العاطلة إلى أيد منتجة، وتحويل الأسر الفقيرة التي تتلقى مساعدات إلى أسر ذات دخل يغنيها عن السؤال، وهذا المسار باب من أبواب معالجة مشكلة البطالة المستعصية في المجتمع.

ثانيا– مشروعات الجمعية في كل مسار من المسارات الأربعة:

المسار الأول– الدعوة القولية:

1- **معاهد إعداد الدعاة والقراءات:**

من أجل بناء الأمة على دعائم العلم وركائز اليقين، أقيمت معاهد إعداد الدعاة ومعاهد القراءات لتخريج الإمام المتفقه في أمور دينه، الحافظ لكتاب الله، الملم بأحكامه والمتقن لألفاظه وحروفه، المتبع لمنهج الدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، بعيداً عن البدع والخرافات والتعصب.

2- **إحصائيات:**

عدد معاهد إعداد الدعاة 55 معهداً بها 10360 طالباً وطالبة و 39 معهدا للقرآن والقراءات بها 8531 طالباً وطالبة.

3- **أسابيع وقوافل الدعوة:**

توفد الجمعية الشرعية الرئيسية قوافل دعوته تتألف من كبار علماء الجمعية تجوب محافظات مصر. إضافة إلى أسابيع الدعوة التي يتكون كل أسبوع منها من خمسة لقاءات متتالية لخمسة علماء في أحد المساجد.

إحصائيات: أربع قوافل رئيسية أسبوعياً تضم كل قافلة ما بين ثمانية إلى عشرة علماء بواقع مائتي قافلة رئيسية سنويا. وثماني قوافل داخلية شهريا بواقع ست وتسعين قافلة داخلية سنوياً، وعشرين أسبوعاً دعوياً، كل شهر بواقع مائتي وأربعين أسبوعاً دعوياً سنوياً.

4- **الندوات والخطب والدروس:**

تقيم الجمعية الشرعية الرئيسية الندوات العلمية الدعوية لكبار علمائها وعلماء الأمة كما تغطي مساجدها المنتشرة في أنحاء الجمهورية بالخطب والدروس.

إحصائيات:

مئات الخطب أسبوعياً، وعشرات الدروس بالمساجد الكبرى يوميا، وثلاث ندوات علمية شهرياً على الأقل بخلاف ندوة مجلة التبيان الشهرية.

5- **المساجد:**

تعمل الجمعية الشرعية على إعطاء المسجد دوره الريادي وجعله منارة دعوية وفكرية ومؤسسة اجتماعية، وذلك من خلال الخطب المتميزة والدروس العلمية والدعوية، بالإضافة لكونه قائماً بجميع المشروعات الاجتماعية والطبية التي تقيم فروض الكفاية، وترتقي بالمجتمع المسلم يتبع الجمعية الشرعية ما يزيد على خمسة آلاف مسجد منها مئات المساجد الكبرى التي تتبع لجنة الدعوة بالجمعية الرئيسية إضافة إلى آلاف المساجد الأخرى التي تتبع فروع الجمعية ولجانها الدعوية، ويدل اهتمام الجمعية الشرعية ببناء المساجد على رغبتها في تطبيق السنة المحمدية، حيث يوضح لنا الرسول عليه الصلاة والسلام أهمية بناء المسجد بقوله: "من بني مسجدا يبتغي به وجه الله، بني الله له مثله في الجنة". وهذا المجهود الذي تقوم به

الجمعية الشرعية في الدعوة القولية يدل على دورها البارز في إعادة تجديد الخطاب الديني عن طريق إعادة إحياء ما جاء به القرآن والسنة تطبيقا لقوله تعالى "ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ ۖ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ ۖ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ" النحل: 125.

المسار الثاني– الدعوة العملية:

(أ) المشروعات الاجتماعية:

1- القرآن الكريم: يهدف مشروع القرآن الكريم – الذي بدأ منذ ما يزيد على 22 عاماً إلى إقامة مكاتب التحفيظ التي أخرجت للأمة العلماء والقادة الفاتحين والأئمة المصلحين، ويعتبر التحفيظ هو أحد مقصدها الأوحد، فهي تهدف إلى أن يكون كل منخرط فيها قرآنا يمشي على الأرض، تأسيا بسيد الخلق صلى الله عليه وسلم.

إحصائيات: للجمعية 2045 مكتباً لتحفيظ القرآن الكريم بها 126753 طفلاً بالإضافة إلى من تخرجوا، وتعقد مسابقة سنوية للقرآن الكريم على مستوى الجمهورية، وتعقد شهرياً لجنة لاختبار المحفظين الجدد من جميع أنحاء الجمهورية. وتقوم الجمعية بذلك تطبيقاً لقول الرسول عليه الصلاة والسلام: "خيركم من تعلم القرآن وعلمه"، وبذلك فإن الجمعية الشرعية تقوم بدورها في نشر تعاليم الدين الإسلامي، ليس قولا فقط، وإنما عملاً أيضاً تطبيقا لقوله: تعالى "وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ" فصلت: 33.

2- كفالة اليتيم:

بدأ مشروع كفالة الطفل اليتيم في غرة رجب 1405 ه وكان فاتحة خير على الجمعية الشرعية ونقطة تحول في تاريخها. يهدف المشروع إلى توفير كفالة حقيقية لليتيم المسلم كما أوصى القرآن الكريم بذلك في قوله تعالى "فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ۗ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ ۖ قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ ۖ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ ۚ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ۚ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ" البقرة: 220 وكما أوصى رسول الله صلى الله عليه وسلم في أحاديث كثيرة وذلك من خلال تقديم: الرعاية المادية (كفالة نقدية – عطاءات عينية)، والرعاية المعنوية (الدينية – التربوية – التعليمية – الرياضية – الترفيهية)، لأيتام المشروع بالإضافة إلى رعاية أمهاتهم مادياً ومعنوياً. تنظم الجمعية الرئيسية عشرات الرحلات الترفيهية لمدينتي فايد ومرسى مطروح لآلاف الأيتام تلتزم فيها بالضوابط الشرعية والتربوية، فلقد قامت الجمعية الشرعية بتنظيم وإعداد مصايف على مستوى الجمهورية للأيتام، وربما أصبحت كلمة مصايف تعني عند الكثيرين ارتباطا وثيقا بالمعاصي والابتذال والاختلاط وما إلى ذلك، لكن الجمعية الشرعية ومع أبنائها الأيتام وحفظة القرآن استطاعت أن تغير هذا المفهوم، بل وتجعل هذه المصايف ترتبط بالتربية الجادة واللهو المباح، وذلك شريطة الحفاظ على الضوابط الإسلامية والآداب المحمدية وبدأت هذه الفكرة في عام 2004.

وعن نظام الرحلات: يتم وضع برنامج الصيف كاملاً قبل بدايته بشهر كامل على الأقل وذلك بناء على طلبات المحافظات، بحيث تكون الأولية للمكرمين في حفظ القرآن الكريم. وعن طبيعة المنهج التربوي الذي يتم تلقينه للأولاد تحرص الجمعية على أن يكون بسيطاً وشاملاً وخالياً من الرتابة والملل، فتعقد الجمعية جلسات سمر تتضمن مسابقات دينية تستهدف تنمية المعلومات الإسلامية الهادفة في أذان الأولاد، إضافة إلى أداء الصلاة في جماعة. يتم تكريم المتفوقين من الأيتام في المراحل الدراسية المختلفة في حفل كبير كل عام بمسجد الجلاء. يقام دوري لكرة القدم تشارك فيه مئات الفروع والمكاتب بفرق يشكلها الأيتام. **إحصائيات:** تكفل الجمعية من اليتامى 481584 حاليا، بالإضافة إلى الآلاف المؤلفة التي تخرجت.

3 – تيسير زواج الفتيات اليتيمات:

يهدف المشروع إلى مساعدة الفتاة اليتيمة في مرحلة الزواج وتكوين أسرة مسلمة تقوم على تقوى الله وتلتزم بمنهج الإسلام من خلال دروس خاصة في المسجد تعرف الفتاة بحقوقها وواجباتها مع قيام القائمين على المشروع بالتعرف والسؤال عن الخاطب المتقدم للفتاة للتحقق من دينه وخلقه، بالإضافة إلى العطاءات المادية التي تقدم إلى اليتيمات في صورة قطن وأجهزة منزلية معمرة تيسر لهن إتمام الزواج.

إحصائيات: أعانت الجمعية 47030 يتيمة من الفتيات اليتيمات على الزواج. والدور المهم الذي تقوم به الجمعية الشرعية في مساعدة الأيتام تطبيقاً لدعوة الله ورسوله، حيث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا وأشار بالسبابة والوسطى وفرج بينهما" رواه البخاري. يدل على روح التضامن الاجتماعي التي تسود الجمعية الشرعية، وهذا ما يجعل كل فرد في المجتمع يشعر بمسئوليته تجاه الآخرين، مما يجعل المجتمع يعمه روح الأخوة والمحبة ويبعد الكراهية والحقد بين أفراده، وبهذا يكون للجمعية دور في إعادة بث روح الدين الإسلامي مرة أخرى بتجديد الوعي بهذه المبادئ السامية.

4– رعاية طالب العلم: يهدف هذا المشروع إلى تربية جيل مسلم ينشأ على حب العلم واحترامه ليسهم في رفعة الأمة، فضلاً عن منع التسرب من التعليم الذي ينشأ عن الفقر والحاجة المادية، كإجراء وقائي يكافح الأمية وذلك لأهمية العلم حيث حثنا الرسول صلى الله عليه وسلم على طلب العلم حيث قال: عن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من سلك طريقا يلتمس فيه علما فإن الله يسهل له بذلك طريقا إلى الجنة، وما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم إلا حفتهم الملائكة ونزلت عليهم السكينة، وغشيتهم الرحمة، وذكرهم الله فيمن عنده، ومن أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه» (رواه الإمام مسلم).

إحصائيات: أعانت طلاب المرحلة الابتدائية من المعرضين للتسرب في مشروع رعاية طالب العلم ل 51345 تلميذاً.

5- محو الأمية وتعليم الكبار:

تضع الجمعية الشرعية على رأس أولوياتها محاربة الجهل والقضاء على الأمية، ولذا تسعى الجمعية من خلال مشروع تعليم الكبار إلى محو الأمية الدينية والتعليمية والحرفية على حد سواء. وقد وقعت الجمعية اتفاقية لتطبيقها مع محافظة القاهرة، واتفاقية أخرى مع هيئة تعليم الكبار بالجمهورية تتعهد فيها الجمعية بفتح فصول في فروعها ومكاتبها التي تصل إلى خمسة آلاف للقضاء على وصمة الأمية في مصر وتشجيع التعليم وذلك من خلال:

(أ) استكمال التعليم بمراحله المختلفة.

(ب) تطعيم المنهج ببعض المفاهيم الدينية وحفظ ما تيسر من القرآن الكريم.

(ج) عمل مشروع لإيجاد وظيفة مناسبة للمتعلم للحفاظ على قدراته العلمية التي حصلها عن التأصيل الشرعي لمشروع محو الأمية. والأسباب التي دفعت الجمعية الشرعية لخوض هذا التحدي، يشير فضيلة الإمام الدكتور محمد المختار المهدي الرئيس العام للجمعية الشرعية إلى أنه انطلاقا من أن مهمة الأمة المسلمة إقامة فروض الله عز وجل وإذا كان التعليم فرضا والمطالب به كل الأمة، كان ذلك من فروض الكفاية التي إذا قام بها البعض سقط الإثم عن الباقين، بناء على ذلك كان فهم الجمعية الشرعية للقضاء على الأمية قياما بفرض ديني تبتغي به وجه الله عز وجل، وتخلص كثير من أفراد الأمة من خطر الجهل، وذلك انطلاقا من قوله تعالى "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ انْشُزُوا فَانْشُزُوا يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ" المجادلة: 11، وقوله صلى الله عليه وسلم :"إن الأنبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما وإنما ورثوا العلم "(أخرجه البخاري).

المشروع في أرقام:

وعن الجانب التاريخي لبداية النشأة لهذا المشروع الاجتماعي الرائد للجمعية، يقول الأستاذ حسن أبو صليب رائد المشروعات بالجمعية: اعتباراً من عام 1996م، بدأت الجمعية معركتها الشرسة ضد الأمية، فبدأت بالتعاون مع الهيئة العامة ومحو الأمية وتعليم الكبار، وقد نجحت الجمعية منذ بداية المشروع في افتتاح أكثر من 13564 فصلاً دراسياً، فيها مئات الآلاف ممن تخرجوا في هذه الفصول، كما قامت بفتح أكثر من 150 فصلاً مهنيا لتدريب المتحررين من الأمية على الحرف المختلفة (كهرباء- نجارة- سباكة- نقاشة) وبعد حصول المتحرر على الدورة التدريبية يحصل على شنطة مهنية تضم جميع الأدوات المستخدمة لكل مهنة ؛ تشجيعاً له على ممارسة تلك المهنة، كما لا تغفل الجمعية من خلال فصولها المرأة فهي توليها اهتماما كبيرا حيث تركز على تعليم الأرامل والفتيات الأميات المقيدات بمشروع كفالة الطفل اليتيم التابعات له غيرهن من المقيدات.

التكريمات:

وأضاف بأن الجمعية تحرص منذ أكثر من17 عاما على تكريم المتفوقين من فصول محو الأمية التابعة للجمعية الشرعية المنتشرة في جميع محافظات الجمهورية بحضور قيادات الجمعية، ويتم منحهم شهادات التقدير والمكافآت المادية والهدايا العينية تشجيعا وتقديراً وتحفيزاً لهم ؛كما أن الجمعية تلتزم بالوقوف بجانب المتحررين من الأمية حتى يستكملوا دراساتهم، والكثير منهم وصلوا للمرحلة الجامعية ومنهم من حصل على البكالوريوس والليسانس ومنهم من أتم حفظ كتاب الله كاملاً. وهذا الدور الذي تقوم به الجمعية الشرعية في رعاية طالب العلم ومحو الأمية وتعليم الكبار يساعد على تقدم المجتمع ويساعد أيضا على انتشار الألفة والمحبة بين أفراده، كما أنه يؤكد على أهمية العلم كما جاء القرآن والسنة مؤكد علي ذلك، فكان ذلك واضحاً منذ عهد الرسول عليه الصلاة والسلام، ففي أعقاب غزوة بدر كان من طرق مفاداة الأسرى أن يعلم الأسير عشرة من المسلمين الكتابة، وبذلك فان الجمعية الشرعية تعمل على إعادة تجديد الخطاب الديني بالتأكيد على أهمية العلم.

6- رعاية المعاقين: تهدف الجمعية من خلال هذا المشروع إلى تحويل المعاق- ما وسعها ذلك- إلى مواطن كامل الأهلية يستطيع الاعتماد على نفسه في قضاء حوائجه المختلفة فتقدم له دعماً مادياً (أجهزة – أطراف صناعية...الخ) بالإضافة للدعم المعنوي بصوره المختلفة.

إحصائيات: وصلت الجمعية في استعاضت الإعاقة بالأطراف الصناعية والأجهزة التعويضية ل 3573 حاله.

7- استضافة الفتيات المغتربات واليتيمات:

إيماناً من الجمعية الشرعية بأهمية مساعدة الطالبات الوافدات من بلاد العالم المختلفة على تحصيل العلوم الشرعية، ومن ثم نشرها في جميع بقاع الأرض، قامت الجمعية الشرعية بإنشاء دار لاستضافة الطالبات المغتربات بالإضافة إلى دار لاستضافة الطالبات المصريات اليتيمات من غير قاطني القاهرة الكبرى وتتلقى المقيمات في الدور رعاية تعليمية وصحية واجتماعية فضلاً عن السكن والطعام.

إحصائيات:أنشأت الجمعية دارا لإقامة الوافدات للدراسة بجامعة الأزهر بمدينة نصر للإعاشة الكاملة والرعاية العلمية، وأنشأت دارا لإقامة الوافدين الدارسين بجامعة الأزهر بمدينة 6 أكتوبر للإعاشة الكاملة والرعاية العلمية.

8- المقابر الشرعية:

قامت الجمعية الشرعية الرئيسية بإنشاء مقابر شرعية على مساحة عشرة أفدنة بمدينة 6 أكتوبر لدفن موتى المسلمين بطريقة مكرمة وبلا مقابل.

(ب) المشروعات الطبية:

1- علاج مرضى الفشل الكلوي:

أقامت الجمعية الشرعية أكثر من مركز لغسيل الكلى، وذلك لكي تستقبل الجمعية المرضى الذين لا تتوافر لهم أماكن في المستشفيات العامة أو مستشفيات التأمين الصحي، أو المرضى الذين لا يشملهم نظام علاج محدد. وأهمية هذه الخدمة أن الجمعية تستقبل المريض في وقت يكون فيه عاجزا عن التصرف حيال مرضه، حيث لا يجد مكاناً للعلاج على نفقة الدولة، فتسرع الجمعية بمد يد العون إليه مخففة عنه آلامه حسبة لله تعالى.

إحصائيات:

* أقامت الجمعية الشرعية مركزاً لغسيل الكلى بمسجد الاستقامة بميدان الجيزة.
* يوجد بالمركز عدد 40 وحدة غسيل.
* يتم إجراء عملية توصيل شريان بوريد.
* يتم عمل التحاليل الطبية اللازمة.
* يقدم للمريض وجبتان أثناء عمل جلسة الغسيل، ويصرف له مبلغ للعودة إلى منزله بالإضافة إلى وجبة غداء للمرافقين.
* يحتوي هذا المركز على 53 جهازاً.
* يوجد مركز آخر بالمحلة الكبرى يحتوي على 15 جهازاً وتحت الإنشاء 5 مراكز أخرى بالقاهرة والقليوبية والمنوفية والإسكندرية والبحيرة.
* كما أنشأت الجمعية مركز للغسيل الكلوي في الإسماعيلية بالقنطرة غرب ويعمل المركز بعدد 10 أسرة غسيل كلوي ووصلت عدد حالات الغسيل حتى تاريخه إلى 720 حالة بتكلفة إجمالية 130 ألف جنيه.. ويجري تشطيب مركز الغسيل الكلوي بالإسماعيلية الرئيسي بعدد 16 سريرا.
* أنشأت الجمعية أيضا مركزا للغسيل الكلوي بجزر القمر.

2- رعاية الأطفال المبتسرين:

أقامت الجمعية الشرعية مراكز لرعاية الأطفال المبتسرين الذين يولدون ناقصي النمو أو مصابين بعيوب خلقية، أو بعض الأمراض التي تتطلب دخولهم الحضانات حتى يكتمل نموهم ويتم شفاؤهم بإذن الله. وقد أنشأت الجمعية المراكز الآتية:

*مركز الشهداء بمدينة نصر بالقاهرة 59 حضانة.
*مستشفى ألماظة بمساكن ألماظة العمالية 150 حضانة.
*مركز عين شمس بالقاهرة، 30 حضانة.
* مركز مسجد الاستقامة بميدان الجيزة 45 حضانة.
* مركز شبين الكوم بالمنوفية 30 حضانة.
* مركز الباجور بالمنوفية وبه 20 حضانة، وقد تكلف مبلغاً من المال يقدر ب(150,000) مائة وخمسين ألف جنيه من أجهزة وإعداد شبكات فضلاً عن

إعداد العنابر بالمواصفات العالمية، وتم الافتتاح يوم 2004/6/22 على أن يكون دخول الحالات مجاناً بدون تكليف الأهل أية مصاريف حتى لبن الأطفال والحفاضات وغيرها.

* مركز سوهاج 40 حضانة.
* مركز السراج المنير بالسويس 21 حضانة.
* مركز بلطيم بمحافظة بمحافظة كفر الشيخ 23 حضانة.
* مركز كفر الشيخ 46 حضانة.
* مركز القدس بالمحلة الكبرى 44 حضانة، وعدد 12 جهاز تنفس صناعي وعدد 10 أسرة للصفراء، إضافة إلى وجود معمل للتحاليل وقد بلغ عدد الأطفال التي استقبلها المركز 3450 طفلا وبلغت نسبة الشفاء 95,5% ، وهذه تعد واحدة من أعلى نسب الشفاء في العالم بفضل الله عز وجل.
* مركز الصحابة بشبرا الخيمة 20 حضانة.
* مركز العجمي بالإسكندرية 40 حضانة.
* مركز إيتاي البارود بالبحيرة 20 حضانة.
* مركز كفر شبين بالقليوبية 10 حضانات.
* مركز أشمون بالمنوفية 40 حضانة.
* مركز حضانات الأطفال المبتسرين بالإسماعيلية، وكان السبب في نشأته موت عدد كبير من الأطفال المبتسرين بسبب نقص الحفاضات الموجودة بالمستشفيات وعدم قدرتها على استيعاب كل الأطفال ناقصي النمو وبسبب التكلفة الباهظة للعلاج والتي لا تتناسب مع قدرة كثير من الأسر لذلك فقد أقامت الجمعية الشرعية بالإسماعيلية هذا المركز بسعة 40 حضانة وتم استقبال عدد 910 حالة. ويتم الآن تجهيز مركز الأطفال المبتسرين بالقنطرة غرب بسعة 40 حضانة مستقبلا.

إحصائيات:

* أنشأت الجمعية 20 مركزا لعلاج الأطفال المبتسرين مجانا تضم 710 حضانة.
* جهاز الحضانة الواحد يخدم حوالي 50 طفلا في السنة.
* نسبة الشفاء حتى الآن تجاوزت 90% من الحالات.
* تتكون الوحدة الواحدة من 20 حضانة بملحقاتها وهي (عدد6 أجهزة تنفس صناعي + 20 جهاز مونيتور + 30 جهاز مضخة محاليل + معمل تحاليل متكامل + جهاز أشعة عادية وموجات صوتية متنقل) وتبلغ تكلفة الوحدة حوالي 3 ملايين جنيه مصري.

3- الأشعة التشخيصية:

أنشأت الجمعية الشرعية مركزا لذلك الغرض بمسجد المصطفى (صلى الله عليه وسلم) بشارع صلاح سالم أمام عمارات العبور (مدينة نصر) ويحتوي على أحدث ما وصل إليه العلم في مجال أجهزة الأشعة التشخيصية، ومنها جهاز الرنين المغناطيسي وجهاز الأشعة المقطعية وأجهزة الموجات الصوتية على البطن والقلب والأوردة والشرايين وجهاز لعمل أشعة بالصبغة على المسالك البولية،

متوسط عدد الحالات في هذا المركز 30,000 حالة سنويا. كما أنشأت الجمعية مركزا بالمحلة الكبرى للأشعة المقطعية بالمجان. وأنشأت الجمعية مركز منيا القمح للموجات الصوتية والأشعة العادية وبالصبغة.

(4) تشخيص وعلاج أمراض العيون بالليزر:

أنشأت مركزين لتشخيص أمراض العيون والعلاج بالليزر في مركز الرحمن بالمطرية بالقاهرة وببركة السبع بالمنوفية وخدماتها بالمجان، وهي كما يلي:

* تصوير قاع العين بالصبغة.
* الموجات الصوتية وقياس قوة عدسة العين.
* عمل مجال الإبصار بالكمبيوتر.
* العلاج بأشعة الليزر (الكلي الضوئي) آجون.
* العلاج بأشعة الليزر "القاطع" ياج ليزر.

وتحت الإنشاء مركز سوهاج ومركز شبراخيت.

5- مناظير الجهاز الهضمي وحقن دوالي المرئ :

أنشأت الجمعية الشرعية مراكز متخصصة في ذلك المجال لعلاج مضاعفات أمراض التليف الكبدي، ويوجد بها أحدث أجهزة المناظير العلوية للمعدة والسفلية للقولون، ويعمل بها نخبة من الأساتذة والاستشاريين المتخصصين في هذا المجال، وأنشأت الجمعية ثلاثة مراكز لمناظير الجهاز الهضمي وحقن دوالي المرئ، هي مركز الرحمن بالمطرية بالقاهرة، ومركز بركة السبع بالمنوفية، ومركز بيلا بكفر الشيخ، وتحت الإنشاء مركز سوهاج، ومركز السيوف بالإسكندرية، ومركز شبراخيت.

6- علاج الحروق ومرضى السرطان:

أنشأت الجمعية لهذا الغرض مستشفى أحمد عرابي طريق مصر الإسماعيلية الصحراوي على مساحة 8 أفدنة ويشتمل على مركزين: **مركز العلاج الكيماوي والإشعاعي لمرضى السرطان:** ويستقبل حالات مرضى التي تحتاج إلى علاج كيماوي أو إشعاعي بتحويلها إليه من المستشفيات والمراكز الحكومية المتخصصة في ذلك المجال بعد الانتهاء تماما من تشخيصها للحالة وتحديد العلاج المطلوب، ليكون دور الجمعية هو إعطاء المريض ذلك العلاج مع عمل جميع الفحوصات والتحاليل والأشعة اللازمة له طوال فترة العلاج، ويقدم العلاج الكيماوي ل 35 مريضا يوميا والعلاج الإشعاعي ل 60 مريضا يومياً.

مركز علاج الحروق:

ويستقبل حالات الحروق الحرجة، وهي الحالات التي تحتاج إلى علاج مكثف ورعاية عالية ومركزة والمحولة إليه من أقسام ومراكز الحروق بالمستشفيات الحكومية المختلفة، وقد ألحق بالمستشفى مقر لضيافة المرضى ومرافقيهم طوال فترة العلاج.

7- القوافل الطبية :

توفد الجمعية الشرعية نخبة من الأساتذة والاستشاريين في مختلف التخصصات الطبية لزيارة المحافظات وتوقيع الكشف الطبي مجانا على الحالات المرضية المزمنة والمستعصية التي تستوجب العرض على الاستشاريين، حيث يتم التصرف حيالها وتحويلها إلى مراكز الجمعية بالقاهرة لإجراء الأشعة والعمليات الجراحية مع صرف الأدوية بالمجان بالفروع.

المسار الثالث: الدعوة من خلال الإغاثة الخارجية والداخلية:

أولا: الدعوة من خلال الإغاثة الداخلية:

تقوم هذه الإدارة بالتعامل مع الأزمات والكوارث التي تقع داخل القطر المصري، ومن النماذج لهده الأزمات :

(1) أنفلونزا الطيور: قامت الجمعية بمساعدة ثلاثة آلاف من المتضررين من هذه الأزمة بصرف إعانة شهرية بحد أقصى 100 جنيه شهرية طوال فترة الأزمة.

(2) حادثة قطار قليوب: قامت الجمعية بتوفير 40 سيارة إسعاف لنقل المصابين وتجهيز ونقل المتوفين من جراء الحادث إلى بلادهم، ثم تقديم إعانات شهرية لأسر المتوفين.

(3) حريق زينهم: قدمت الجمعية مساعدات عينية لضحايا هذه الكارثة عبارة عن بطاطين وملابس بخلاف ما قدمته قافلة الجمعية الطبية إلى (1220) حالة من فحص وعلاج. وهذه الجهود التي تقوم بها الجمعية الشرعية للوقف بجانب أبناء الوطن في أوقات الأزمات والكروب، تدل على التزام الجمعية بتطبيق الشريعة الإسلامية، حيث قال الرسول صلى الله عليه وسلم: "من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا، نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة، ومن يسر على معسر، يسر الله عليه في الدنيا والآخرة، ومن ستر مسلما، ستره الله في الدنيا والآخرة، والله في عون العبد، ما كان العبد في عون أخيه، ومن سلك طريقا يلتمس فيه علما، سهل الله له به طريقا إلى الجنة، وما جلس قوم في بيت من بيوت الله، يتلون كتاب الله، ويتدارسونه بينهم، إلا نزلت عليهم السكينة، وغشيتهم الرحمة، وحفتهم الملائكة، وذكرهم الله فيمن عنده، ومن بطأ به عمله، لم يسرع به نسبه " (رواه مسلم).

ثانيا: الدعوة من خلال الإغاثة الخارجية:

(1) فلسطين:- بدأت رحلة الدعم الإغاثي للشعب الفلسطيني المجاهد مع بدء انتفاضة الأقصى في شهر سبتمبر عام 2000م ولم تنقطع بفضل الله حتى اليوم، وذلك من خلال مساعدات عينية قدمتها الجمعية للشعب الفلسطيني بلغت قيمتها حتى رجب 1429ه حوالي 100 مليون جنيه وهي عبارة عن:

* 28 سيارة إسعاف.
*غرف عمليات وأجهزة طبية ومستلزمات نقل دم.
*عشرات الأطنان من الأدوية.
*آلاف الأطنان من المواد الغذائية (أرز- دقيق- سكر...الخ).

*عشرات الآلاف من البطاطين والخيام.
وتقوم الجمعية بإجراء عمليات جراحية للمرضى الفلسطينيين بشكل ثابت ودائم على النحو التالي:

أولا: عمليات القلب المفتوح : توسيع الشرايين التاجية وتركيب الدعامات، والقسطرة التشخيصية، عدد المرضى 335 حتى 2008 وبتكلفة حوالي مليون و200 ألف جنيه.

ثانيا: في مجال العظام :تركيب مفاصل صناعية، وقد تم علاج 15 مريضا بتكلفة 157,00 جنيه.
ثالثا: إجراء عمليات الانزلاق الغضروفي للفقرات العنقية.

(2) السودان:
عدد القوافل: 8 قوافل إلى (دارفور) و(جوبا) جنوب السودان و(كسلا) شمال السودان حتى عام 2008م.
مواد الإغاثة:
*172 طن مواد غذائية.
*10 طن أدوية.
*12 بئرا تم حفرها في السودان بمعرفة وتمويل الجمعية الشرعية الرئيسية.
*8 أجهزة رش مبيدات.
* 1 مولد كهرباء.
يتم إرسال قافلة طبية دورية كل أربعة شهور إلى (جوبا) جنوب السودان.

(3) إندونيسيا: عدد القوافل: ثلاث قوافل حتى عام 1429 هـ.

مواد الإغاثة:
* 8000 شنطة تموينية لعدد 8000 أسرة.
* 100 شنطة تأهيل صيادين.

(4) النيجر: عدد القوافل: خمس قوافل حتى عام 1429ه، منها قافلة طبية متخصصة لمجموعة من جراحي العيون قاموا بعمل 150 عملية مياه بيضاء.
مواد الإغاثة 100 طن، والأدوية 2,5 طن، **الإغاثة التنموية:**
بناء المجمع التعليمي للجمعية الشرعية الرئيسية بمدينة (زندير) جنوب النيجر ويتكون من مسجد كبير على مساحة 600م2، ومستشفى، ومدارس ابتدائي وإعدادي وثانوي، عدد 6 مكاتب لتحفيظ القرآن الكريم، مطبخ وصالة طعام ومقر إقامة، ملاعب وحدائق.

(5) كشمير: عدد القوافل:– قافلتان حتى مطلع 1429ه.
إحصائيات : 600 خيمة، 500 لحاف، 1000 لوح صاج، 12 طن أدوية، بالإضافة لعدة أطنان من المواد الغذائية.

(6) الصومال: عدد القوافل: قافلتان حتى عام 1429ه.
مواد الإغاثة: 5 طن تقاوي لعدد 500 مزارع، 2طن لحوم لعدد 2000 أسرة، 3,5 طن أدوية،114 عملية جرحه مياه بيضاء، إضافة إلى إنشاء مكتبين لتحفيظ القرآن الكريم.

(7) موريتانيا: عدد القوافل: قافلة واحدة حتى عام 1429 هـ.
مواد الإغاثة: 200 خيمة، 200 شنطة غذائية، ونصف طن أدوية، 3000م حصير.

(8) لبنان:
عدد القوافل: ثلاث قوافل اغاثية وطبية أثناء العدوان الإسرائيلي الغادر على لبنان.

(9) جزر القمر: عدد القوافل :- أربع قوافل حتى عام 1429هـ، ونوع القوافل طبية.
مواد الإغاثة: 6 أطنان أدوية، وتم توقيع اتفاق مع وزارة الصحة بجزر القمر لإنشاء مستشفى لغسيل الكلى على نفقة الدولة، وتم عمل جراحات لعدد 150 مريض، ويتم إرسال قافلة طبية ودورية إلى جزر القمر كل 4 شهر.

(10) بنجلاديش :عدد القوافل: قافلة واحدة حتى عام 1429ه مواد الإغاثة:
* 2500 شنطة تموين كبيرة لعدد 2500 أسرة.
*8 أطنان من اللحوم تم توزيعها على الأسر هناك.
*حفر 20 بئر لمياه الشرب إسهاما في تعويض النقص الحاد فيها.
* تطهير 100 حوض للمياه للاستعمال المنزلي ولشرب الدواب.

وهذا التعاون الذي يتم بين الجمعية الشرعية والبلاد الإسلامية الفقيرة يدل على مدى نجاح الجمعية الشرعية في تطبيق الشريعة الإسلامية، وغرس مبادئها في قلوب المسلمين، وإبهار العالم بها فهي شريعة تدعو إلى الألفة والمحبة بين جميع المسلمين، وهذا ما حثنا عليه الرسول صلى الله عليه وسلم حيث قال: "إن المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضهم بعضا " وشبك أصابعه. أخرجه البخاري.

المسار الرابع: التنمية:

1- إنتاج وتوزيع الخبز بالمجان:
وضعت الجمعية الشرعية الرئيسية على عاتقها المشاركة في حل هذه الأزمة بالتنسيق مع دوائر الدولة المعنية، ولم يكن توفير رغيف الخبز هو المقصد فقط ولكن المحافظة على آدمية المواطن الفقير ووصول رغيف الخبز إلى مستحقيه. من هنا وضعت الجمعية خطة لإنشاء عدد من المخابز لإنتاج وتوزيع الخبز مجاناً في جميع أنحاء الجمهورية للفئات الغير قادرين.

ما تم إنشاؤه حتى الآن:
أنشأت الجمعية 26 مخبزا في عشر محافظات لتوزيع الخبز مجانا لغير القادرين ومنها:

* 3 مخابز بالفيوم :فرع قلهانة وفرع الغرق وفرع الجندي.
*3 مخابز بسوهاج : فرع دار السلام وفرع بندار الغربية وفرع فزارة.
* مخبزان بالوادي الجديد: فرع الخارجة وفرع الداخلة.
* مخبران بالمنوفية : فرع اسمون وفرع دنشواي.

3- قوافل الخير:

تقوم الجمعية الشرعية الرئيسية بتنظيم زيارات إلى المحافظات المختلفة تختار في كل منها عشر قرى تزور في كلا منها عدداً من الأسر الفقيرة، ويتم تقديم مبلغ من المال لكل أسرة بالإضافة إلى جلباب من إنتاج مشروع تشغيل أمهات الأيتام.

أهداف المشروع:

(1) ترسيخ معنى الأخوة الإسلامية والتعاون على الخير.
(2) تفريج بعض من كروب المسلمين من خلال تقديم المبلغ المادي.

3- مشروع تشغيل أمهات الأيتام:

هذا المشروع له ثلاث أهداف هي:

(1) تحويل أم اليتيم من أم فقيرة إلى أم مكتفية قادرة على الكسب.
(2) تقديم تجربة تحاكي تجربة جنوب شرق آسيا في مجال الصناعات الصغيرة لدعم وتنمية اقتصاد الأمة.
(3) تقديم منتج جيد رخيص الثمن لجمهور المستهلكين.

وذلك من خلال قيام إدارة المشروع بشراء الأقمشة والمستلزمات وإرسالها إلى الوحدات حيث يتم قص القماش وحياكته ثم بيع المنتج بالتكلفة الفعلية متضمنة أجر الأم دون هامش ربح للجمعية حيث إن الربح الحقيقي للمشروع هو نجاحه في تحقيق أهدافه الثلاثة.

4- مشروع تربية رؤوس الماعز:

يهدف إلى تحويل الأسر الفقيرة إلى أسر منتجة بالإضافة إلى تنمية الثروة الحيوانية بشكل خاص والاقتصاد الوطني بوجه عام، وذلك بإنشاء وحدات إنتاجية ذات سلالات متميزة فضلا عن إسهام المشروع في سد الفجوة الغذائية في مصر.

إحصائيات:- وزعت الجمعية حتى الآن 34065 رأس ماعز على أكثر من 6521 أسر للتنمية البشرية والثروة الحيوانية. وهذا يدل على الدور الهمم الذي تلعبه الجمعية الشرعية في تجديد الخطاب الديني فالرسول عليه الصلاة والسلام حث على الإحسان إلى الأرملة والمسكين واليتيم، حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم :"الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله، أو القائم الليل الصائم النهار". بالإضافة إلى أهمية الدور الاجتماعي الذي تقوم به الجمعية الشرعية في اهتمامها بعملية التنمية الاقتصادية عن طريق مشروع تشغيل أمهات الأيتام ومشروع تربية رؤوس الماعز وإنتاج وتوزيع الخبز بالمجان في المناطق الفقيرة،

حيث إن الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية يساعد على وجود التضامن الاجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد خاصة وأفراد المجتمع الإسلامي.

التعليم والإعلام:

(أ) الإعلام:- يهدف النشاط الإعلامي في الجمعية الشرعية إلى تحقيق ما يلي: 1- تعريف الأمة بالجمعية الشرعية وأنشطتها. 2- تنظيم اتصال الجمعية بوسائل الإعلام المختلفة. 3- توثيق أنشطة الجمعية وتاريخها العريق. ومن أهم وسائل الإعلام والدعوة بالجمعية مجلة التبيان، وهي مجلة أسبوعية شاملة (تصدر شهريا مؤقتا) تبين مقاصد الإسلام وتوجيهاته لكل البشر في جميع مجالات الحياة، تصدر بإشراف هيئة علماء الجمعية الشرعية.

إحصائيات: *أنشأت الجمعية موقعاً على الإنترنت www.alshareyah.org * وتصدر مجلة شهرية هي مجلة التبيان صدر منها حتى شعبان 1434 هـ – 109 عددا.* فضلاً عن الكثير من المطبوعات غير الدورية. *للجمعية مشاركات في عدة قنوات فضائية.

(ب) التعليم: يتبع الجمعية الشرعية بفروعها المختلفة العديد من المؤسسات التعليمية (مدارس وحضانات) وإدراكاً من الجمعية لأهمية التعليم ودوره الخطير في تقدم الأمة، شكلت لجنة للتعليم مستهدفه ما يلي: 1- تنظيم عمل المؤسسات القائمة بالفعل. 2- إقامة مؤسسات تعليمية جديدة. 3- تنشئة جيل يخدم الدين والوطن.

بعض المدارس الخاصة بالجمعية في المحافظات: 1- مدرسة المعتمدية الخاصة بالمعتمدية. 2- مدرسة الجمعية الشرعية بإمبابة. 3- مدرسة الهدى الإسلامية بحلوان. 4- مدرسة الحرمين بالوراق. 5- مدرسة الهدى بقليوب. 6- مدارس الفتح الإسلامي بالمعادي. 7- مدارس المنيا الإسلامية بالمنيا. 8- مدرسة الجمعية الشرعية بميت غمر. ولهذا فان الجمعية الشرعية لها دور رئيسي في تجديد الخطاب الديني لما تقوم به من تطبيق الشريعة الإسلامية والدعوة إليها قولاً وعملاً بما يناسب متطلبات العصر الذي نعيشه.

النتائج العامة للدراسة:

1-تبين من الدراسة أن الجمعيات الأهلية الإسلامية تستطيع سد كثير من احتياجات المواطنين في الوقت الذي لا تستطيع الحكومة تلبية هذه الاحتياجات،بالإضافة إلي التأكيد علي تجديد الخطاب الديني من خلال إنشاء مكاتب تحفيظ القرآن الكريم التي أخرجت للأمة العلماء والقادة الفاتحين والأئمة المصلحين . وهذا ما يتفق مع الإطار النظري في أن الجمعيات لعبت دوراً في إدارة الأزمات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن تراجع الحكومة عن تقديم الخدمات بالمجان.

2-كشفت الدراسة أن الجمعيات الأهلية الإسلامية دور في التخفيف من الفقر ومساعدة الفقراء،بالإضافة إلي التأكيد علي تجديد الخطاب الديني من خلال نشر تعاليم الدين الإسلامي ليس قولا فقط وإنما عملاً وهو مايتفق مع الإطار النظري في أن الجمعيات الأهلية الدينية ساهمت منذ نشأتها في حل بعض المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، كما أنها ساهمت في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية للأسر الفقيرة.

3- تبين من الدراسة أن الجمعيات الأهلية الإسلامية لها دور في تيسير زواج الفتيات اليتيمات. وتجديد الوعي الديني من خلال إحياء علم القراءات وحفظ النصوص الحديثية وهو مايتفق مع الإطار النظري في أنه توجد مؤسسسات لتزويج الشباب والفتيات مما تضيق أيديهم وأيدي أوليائهم عن نفقات الزواج.

4-تسعي الجمعيات الأهلية الإسلامية إلي محو الأمية ومحاربة الجهل، وتجديد الوعي الديني من خلال إقامةالندوات العلمية الدعوية لكبار العلماء وعلماء الأمة كما تغطي المساجد المنتشرة في أنحاء الجمهورية بالخطب والدروس. وهو مايتفق مع الإطار النظري في أن الجمعيات الأهلية الإسلامية ساهمت في تقديم الخدمات التعليمية.

5- للجمعيات الأهلية الإسلامية دور في رعاية المعاقين وتقديم الخدمات الصحية للمواطنين. وهو مايتفق مع الإطار النظري في أن الجمعيات الدينية ساهمت في تقديم الخدمات الصحية كما نشطت في مجال الخدمات الصحية.

6-كشفت الدراسة أن للخطباء دور بالغ الأهمية في التأثير في نفوس الناس وفي ترسيخ القيم الدينية. وهو ما يتفق مع الإطار النظري في أن الخطباء والدعاة يلعبون دوراً في تجديد الخطاب الديني وترسيخ المبادئ الدينية الرشيدة التي يحتاجها المجتمع. فهناك حاجة ماسة إلي معرفة الخطيب بالأديان الأخري وتاريخها فالخطيب الذي يضع بينه وبين علوم عصره حجاباً سميكاً يظل خارج السياق التاريخي مما يجعله غير مقنع للجيل الجديد من المصلين المتعلمين.

7-تهدف الجمعيات الأهلية الإسلامية تحويل الأيدي العاطلة إلي أيدي منتجة، وتحويل الأسر الفقيرة التي تتلقي مساعدات إلي أسر ذات دخل يعينها. وهذا ما يتفق مع الإطار النظري في أن هذه الجمعيات تساهم في الحد من البطالة وتهميش الفقراء.

8- كشفت الدراسةأن الجمعيات الأهلية تلعب دوراً هاماً كفاعل رئيسى ومشارك

للدولة فى التنمية،وتغير الدورالذى كانت تلعبه من الدور الرعائى إلى الدور التنموى. وهذا ما يتفق مع الإطار النظري وفي العقد الحالي يقدر عدد المنظمات الأهلية في العالم العربي بنحو190 ألف منظمة غير حكومية عربية عام 2006تتوجه بالعمل نحو التنمية البشرية والدفاع عن الحقوق والحريات والفئات المهمشة وبذلك نجد أن هذه الجمعيات قد انتقلت من أو مرت من حيث منهجية العمل بعدة مراحل تاريخية فمن مرحلة تقديم البرامج الرعائية والخدمات المباشرة إلي مرحلة تقديم برامج ومشروعات تنموية ثم تقديم برامج ومشروعات في إطار التنمية المستدامة وأخيراً إلي مرحلة برامج حقوق الانسان.

9-تبين من الدراسة أن هناك تخوف من الجمعيات الأهلية الإسلامية حيال ماتقوم به الدولة مع بعض الجمعيات الأخري، فإن الهدف من تجديد الخطاب الديني تيسير لغة الخطاب وأسلوبه وتقريبه لذهن وفهم الطائفة المستهدفة به ، بحيث يخاطب الناس باللغة التي يفهمون بها الكلام مع المحافظة على المضمون. وهو مايتفق مع الإطار النظري في أن الجمعيات الأهلية الإسلامية لديها خوف من السطوة الأمنية التي تلحق بعض الجمعيات.

10- تبين من الدراسة أن الجمعيات الأهلية الإسلامية لها جانب ترفيهي وليس ديني فقط. بالإضافة إلي التأكيد علي تجديد الخطاب الدينيمن خلال إعطاء المسجد دوره الريادي وجعله منارة دعوية وفكرية ومؤسسة اجتماعية ، وذلك من خلال الخطب المتميزة والدروس العلمية والدعوية وهذا مايتفق مع الإطار النظري في أن هذه الجمعيات تنظم رحلات ترفيهية لكن الأولوية لحفظة القرآن الكري

الهوامش والمراجع:

1- عبدالله التركماني : اشكاليات المنظمات غير الحكومية في العالم العربي، الحوار المتمدن، ديسمبر 2009، العدد2017.

2- 3-Carlos,pereira,luiz,etal,Economic in new Democracies,Asocial-Democratic Approach,cambridge university press , new york ,1993,p.1.

3- عزمى بشارة : المجتمع المدنى، دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998،ص 31.

4- شحاته صيام : ثقافة الاحتجاج من الصمت إلى العصيان، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2012، ص 108.

5- سعد الدين ابراهيم: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر، دار قباء، القاهرة،2000، ص13.

6- Ghaus-Pasha, Aisha, Korea ROLE OF CIVIL SOCIETY ORGANIZATIONS IN GOVERNANCE, 6th Global Forum on Reinventing Government Towards Participatory and Transparent Governance 24 – 27 May 2005, Seoul, Republic of Korea,2-3.

7- فريال حسن خليفة: المجتمع المدني عند توماس هوبر وجون لوك، مكتبة مدبولي، القاهرة،2005، ص56.

8- Ibid,p.3

9- سليمان إبراهيم العسكري: المجتمع المدني، مجلة العرب،العدد 591،وزارة الإعلام، الكويت، 2007،ص 18-23

10- جاد عبد الكريم : المجتمع المدني هوية الاختلاف،، دار الحصاد للنشر، دمشق،**2003**، ص27.

11- علي عبد الصادق : مفهوم المجتمع المدني قراءة اولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،2007، ص 38.

12- أسماء محمد فريد :الخطاب الدينى للدعاة الجدد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة،2008، ص 34.

13- أحمد زايد : صور من الخطاب الدينى المعاصر، الكتاب الأول، خطاب المؤسسة والبحث، دار العين للنشر، القاهرة،2007، ص 17.

14- شحاته صيام : العنف والخطاب الدينى فى مصر، سينا للنشر، القاهرة، 1994، ص 63.

15- محى الدين عبدالحليم : الخطاب الدينى وقضايا الغيب، ورقة فى تجديد الخطاب الدينى رؤى إعلامية، سلسلة قضايا إسلامية، الجزء الأول، العدد164، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وزارة الأوقاف، القاهرة، 2008، ص73.

16- أحمد عرفات القاضى : المرجع السابق، ص 40-42.

17- على مكاوى: المجتمع المدنى ومشكلة الغذاء فى مصر(تجربة الجمعية الشرعية وفكرها)، ورقة مقدمة إلى ورشة عمل دور المرأة العربية والافريقية فى مواجهة أزمة الغذاء العالمية (التحديات والحلول)، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة،2008، ص 5.

18- أمانى قنديل: الجمعيات الاهلية فى مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ، 1994، ص 19.
19- أمانى قنديل وآخرون : الإسهام الاقتصادى والاجتماعى للمنظمات الأهلية فى الدول العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة،1999، ص 27.
20- إبراهيم حلمي : علاقة الجمعيات الاهلية بالمنظمات الدولية، المؤتمر الأول للتنظيمات الأهلية، الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة، القاهرة، 1989، ص16.
21- 24- Clayton,Andrew ,NGOs ,Civil society and the state :Building Demoocracy International Societies ,IntracOxford ,United Kingdom,1996,p.p.58-59.
22- على مكاوى : المرجع السابق، ص 6.
23- أمانى قنديل : المجتمع المدنى فى مصر فى مطلع ألفية جديدة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2000، ص 108- 111.
24- محمد عبيدات وآخرون :منهجية البحث العلمي، دار وائل للنشر، عمان،1999، ط2، ص 50.
25- تيودور كابلو :البحث الاجتماعي الأسس النظرية والخبرات الميدانية، ترجمة محمد الجوهري، زهراء الشرق للطباعة والنشر، القاهرة، 2007، ص 191.
26- توفيق المديني :المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1997، ص 345
27- أكرم ضياء العمري :المجتمع المدني في عهد النبوة خصائصه وتنظيماته، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1983، ص57.
28- عبد العزيز سالم :تاريخ الدولة العربية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، 1968، ص39.
29- محمد عابد الجابري :العقل السياسي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990،ص57.
30- محمد عبدالواحد العسري :المجتمع المدني في الاسلام (أسئلة الدين والدولة والحقوق والحريات)، ورقة بحثية مقدمة إلي مؤتمر مكة الثالث عشر بعنوان المجتمع المسلم الثوابت والمتغيرات، رابطة العالم الاسلامي للنشر،مكة المكرمة،2012،ص28.
31- محمد ياسين :تأملات في بناء المجتمع الإسلامي، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية، ليبيا، طرابلس،2006، ص56.
32- محمد خليل صبري :مفهوم المجتمع المدني بين الفلسفة السياسية الغربية والفكر السياسي الاسلامي،2011 ، http:lldrsabri khalil.wordpress.com
33- محمد عبده :الإسلام بين العلم والمدينة، دار الهلال،القاهرة 1960، ص 113- 138.
34- وعد العسكري :المجتمع المدني في الفكر الاسلامي، الحوار المتمدن، العدد 2019، اغسطس 2007.
35- احمد صبحي منصور الاسلام والمجتمع المدني وسلطة الحاكم، الحوار المتمدن، العدد 3121، سبتمبر 2010.

36- توفيق المديني، مرجع سابق، ص 287.
37- كريم بدرخان :الدولة المدنية في الاسلام، الحوار المتمدن، العدد 3705، 2012.
38- توفيق المديني، مرجع سابق، ص 296.
39- عبد الحميد يونس:علم الاجتماع السياسي،رؤى سسيولوجية حول قضايا الدولة والمجتمع المدني، دار العلم للنشر والتوزيع، الفيوم، 2010، ص65-66.
40- عبد الغفار شكر :الحوار المتمدن، العدد 13،985/10/2004.
41- سانام ناراجي، جودي البشرا :المجتمع المدني، منظمة المراة من اجل الاذدهار ص http://www.international alert.org/women/publications/KnowHowPaper.pdf
42- شهادة من قلب الوطن :مؤسسة النقيب للتدريب ودعم الديمقراطية، الائتلاف المصري لدعم الديمقراطية حملة مراقبة الانتخابات، القاهرة، ط1، 2007، ص 43.
43- ناهد عز الدين :المجتمع المدني، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2000، ص 20.
44- عبد الحميد زيد :علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص 158.
45- أماني قنديل :المجتمع المدني في مصر، مرجع سابق، ص32.
46- على محمود ليلة:المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي،مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2005، ص22-23.
47- أماني قنديل :المجتمع المدني في مصر، مرجع سابق، ص 33-35.
48- نعمات محمد الدمرداش :الإدارة العلمية للمنظمات الاجتماعية (اتجاهات حديثة)، بل برنت للطباعة، القاهرة، 2004، ص 145.
49- سهام نجم وآخرون :المجتمع المدني وسياسات الحوار حول التعليم للجميع في المنطقة العربية، المركز الائتلافي للمنظمات غير الحكومية للتعليم للجميع، الأمم المتحدة، 2008، ص10.
50- وحيد عبد المجيد .موقف الإخوان المسلمين المصريين من الديمقراطية .منظور إلي الأفضل .الحياة اللندنية 2001، ص30.
51- عبد الغفار شكر :الجمعيات الاهلية الاسلامية في مصر، مركز البحوث العربية، القاهرة،2001، ص20.
52- هانى مسيرة :الجمعيات الخيرية والإنسانية والإسلامية فى مصر دراسة نظرية ميدانية، المكتب الدولى للجمعيات الإنسانية والخيرية، باريس، httpllwww.humanitarion ibh.net /conforences/hani :htm.2003
53- عبد الغفار شكر :الجمعيات الاهلية الاسلامية في مصر، مرجع سابق، صـــ 22.
54- هالة مصطفي :الدولة والحركات الإسلامية بين المهادنة والمواجهة في عهدي السادات ومبارك، مركز المحروسة للنشر، القاهرة، 1995، ص 339-340.
55- رفعت السعيد :التيارات السياسية في مصر، الأمل للطباعة والنشر، القاهرة،2001،ص 224.
56- أماني قنديل :المجتمع المدني في خمسين عاما، جريدة الأهرام،يوليو2002.
57- العمل الاهلي في مصر :نشرة سواسية (مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان) ، عدد43، 44، القاهرة،2002.
58- العمل الاهلي في مصر :نشرة سواسية، مرجع سابق، ص3.

59- عبد الغفار شكر :الجمعيات الاهلية الاسلامية في مصر، مرجع سابق، ص 37.
60- هانى مسيرة : مرجع سابق.
61- نبيل عبد الفتاح :المجتمع المدني المصري في عالم مضطرب، جريدة الأهرام، إبريل 2002.
62- هشام جعفر :تجارب الإسلاميون في مصر واشكالية العمل الأهلي، القاهرة، يناير 2001، صـــ 12.
63- عبد الغفار شكر :الجمعيات الأهلية الإسلامية، مرجع سابق، ص 296.
64- تقرير الحالة الدينية في مصر :مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الاهرام، القاهرة،1997، ص 312-319.
65- حسن البنا: مذكرات الدعوة والداعية،دار النشر والتوزيع الإسلامية، القاهرة، 1986، ص 156-157.
66- محمد اقبال :تجديد التفكير الديني في الإسلام، مراجعة وتقديم عبدالعزيز المراغي ومهدي علام، دار الهداية، القاهرة، 2002، ص80.
67- عدنان محمد امام :مختارات من كتاباتي لدعم التسامح وتجديد الخطاب الديني، شبكة الالوكة افاق الشريعة، مقالات شرعية (دور العلماء في تجديد الدين)، 2011 www.alukah.net/sharia/0/30703
68- أحمد عصيد : الخطبة والخطباء، الحوار المتمدن، العدد 3063،يوليو، 2010، المغرب العربى.
69- حسن أحمد عمر: مختارات من كتاباتى لدعم التسامح وتجديد الخطاب الدينى، نوفمبر 2008، www.ahl-alquran.com/arabic/show-article.php?main-id=4379
70- محمد نبيل الشيمي :خطاب ديني يغدق تخلفا، الحوار المتمدن، العدد 3136،2010، مصر.
71- نضال عبد القادر الصالح :المأزق في الفكر الديني بين النص والواقع، دار الطليعة، بيروت،2006، ص 125-128.
72- شحاتة صيام : العنف والخطاب الديني، مرجع سابق، ص207- 208.